جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية و النجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادةماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان المذكرة:

دراسة مقارنة الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع ماليزيا

من إعداد الطالبة:

الهاشمي يسرى مختارية

تحت إشراف الأستاذ:

باغلي أحمد

أ. باغلي أحمد	مشرفا
أ. حولية يحيى	مناقشا
أ.يحياوي لخضر	رئيسا

السنةالدراسية:

2022-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

الحمدلله وكفى، و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى.

إلى كل من يسعى إلى العلم النافع للأمة.

إلى أغلى ما أملك في الوجود **أمي العزيزة** و **أبي الغالي** أطال الله في عمرهما.

إلى الذي ساندني و دعمني أخي الغالي **مختار**..

إلى البرعمة التي أضاءت حياتنا **الماس ورايان**، أتمنى لهما النجاح في مسارهما الدراسي

إلى من شاركني في مذكرة بنات خالتي.

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال مساري الدراسي.

إلى كل من لم يتسنى ذكره، أهدي له هذا الجهد العلمي، عسى أن ينفع الله به الجميع.

الهاشمي يسرى مختارية

شكر و تقدير

نتقدم بالشكر و التقدير إلى جميع من أزرونا خلال مراحل هذه الدراسة، كما أن الوفاء و العرفان يقتضي أن نتقدم بخالص الشكر و التقدير بعد شكر الله عز وجل.

إلى كل من أسدى بالنصيحة و قدم لنا يد العون و المساعدة.

ونخص بالذك د.**احمد باغلي** الذي قبل برحب أمانة الإشراف على هذه المذكرة مقدما لي يد العون و المساعدة حتى أنهيت هذه الدراسة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل **للجنة المناقشة** التي سيكون لها دور في تقييم وتثمين هذا البحث.

و أخيرا لا يسعنا إلا أن نشكر كل من شجعنا من قريب أو بعيد.

الملخص:

هدف من هذه الدراسة إظهار دور الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية ، وذلك عبر القيام بمقارنة بين التجربة الجزائرية و الماليزية في الصيرفة الإسلامية ، لمعرفة النتائج التي وصلت إليها الصيرفة الإسلامية منذ العمل بها سواء في الجزائرأو ماليزيا من خلال اعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي و منهج المقارنة، بعد الاعتماد على مراجع من المجلات و مذكرات و كتب من اجل معرفة تجربة الجزائر و ماليزيا.

ومن أهم ما توصلنا إليه من نتائج، ما وصلت إليه تجربة ماليزية من خلال استغلالها الجيد لصيرفة الإسلامية بعد إتباع عدة طرق و أنظمة على خلاف التجربة الجزائرية التي مازلت ليومنا هذا تواجه عدة تحديات و صعوبات التي تعرقل وصولها لمبتغاها.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية ، تجربة، الجزائر، ماليزيا، مقارنة، الاقتصاد.

Summary

The aim of this study is to show the role of Islamic banking in financing economic development, by doing a comparison between the Algerian and Malaysian experience in Islamic banking, to know the results that Islamic banking has reached since its implementation, whether in Algeria or Malaysia, by relying on the descriptive and analytical approach and the The comparison, after relying on references from magazines, notes and books in order to know the experience of Algeria and Malaysia.

One of the most important results we have reached is the Malaysian experience through its good use of Islamic banking after following several methods and systems, unlike the Algerian experience, which still faces to this day many challenges and difficulties that hinder its access to its goal.

Keywords: Islamic banking, experience, Algeria, Malaysia, comparison, economy.

قائمة المحتويات

محتوى	الصفحة
اهداء وتقدير والشكر	**أ – ب**
ملخص	**ج – د**
فهرس	**هـ – و**
قائمة الجداول و الأشكال	**ز**
المقدمة	**2 – 1**
الفصل الأول: مدخل لصيرفة الإسلامية	
تمهيد	**4**
المبحث الأول: أساسيات الصيرفة الاسلامية.	**5**
المطلب الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية.	**5**
المطلب الثاني: خصائص الصيرفة الاسلامية.	**7**
المبحث الثاني: قواعد الشرعية للصيرفة الاسلامية و أهم أهدافها.	**8**
المطلب الأول: قواعد الشرعية للصيرفة الاسلامية.	**8**
المطلب الثاني: أهداف الصيرفة الاسلامية.	**15**
المبحث الثالث: أساليب التحول نحو الصيرفة الاسلامية.	**18**
المطلب الأول: مفهوم و دوافع التحول نحو الصيرفة الاسلامية	**18**
الطلب الثاني: مداخل التحول نحو الصيرفة الاسلامية.	**20**
مطلب الثالث: متطلبات التحول نحو الصيرفة الاسلامية.	**21**
المبحث الرابع: تطور الصيرفة الاسلامية.	**24**
مطلب الاول: تطور الاجمالي للأصول الصيرفة الاسلامية.	**24**
مطلب الثاني: توزيع الجغرافي للأصول الصيرفة الاسلامية.	**25**
خلاصة الفصل:	**30**
الفصل الثاني: دراسات سابقة	
المبحث الاول : دراسات محلية و اجنبية.	**32**
المطلب الاول: دراسات محلية.	**33**

المطلب الثاني: دراسات الأجنبية.	**56**
خلاصة فصل	**61**
الفصل الثالث: دراسة مقارنة الصيرفة الاسلامية بين الجزائر و ماليزيا.	**62**
المبحث الاول: واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر.	**64**
المطلب الاول : نبذة عن نشأة المصارف الاسلامية في الجزائر.	**64**
المطلب الثاني: تجربة الجزائر في المصارف الاسلامية.	**65**
المطلب الثالث: تقييم ظاهرة التحول في البنوك التقليدية الى بنوك الاسلامية في الجزائر.	**74**
المبحث الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية في ماليزيا.	**75**
المطلب الاول: نشأة المصارف الاسلامية في ماليزيا و أهم توصياتها.	**76**
المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في المصارف الاسلامية.	**77**
المطلب الثالث: عوامل التي ساهمت في تنمية المصرفية في ماليزيا.	**81**
المبحث الثالث: استنتاج أهم ما توصلت اليه الجزائر و ماليزيا في نظام الصيرفة الاسلامية.	**85**
المطلب الاول: معوقات التي واجهت العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر.	**85**
المطلب الثاني: حلول مقترحة في تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر.	**87**
المطلب الثالث: أهم الانظمة التي فعلت نجاح الصيرفة الاسلامية في ماليزيا.	**87**
خلاصة الفصل.	**89**
خاتمة.	**91**
قائمة المصادر و المراجع.	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الإجمالي لأصول الصيرفة الإسلامية (2012-2018) و توقعات النمو المستقبلي.	**24**
2	مراحل تطور بنك البركة الجزائري.	**62**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور الاجمالي لأصول الصيرفة الاسلامية (2012-2018) و توقعات النمو المستقبلي.	**24**
2	توزيع الأصول الصيرفة الاسلامية حسب المناطق.	**26**
3	تريب عشر دول الاولى حسب أصول الصيرفة الاسلامية سنة 2018.	**27**
4	حصة الصيرفة الاسلامية الي اجمالي أصول الصيرفة الاسلامية حسب الدول.	**28**
5	تمويل عن طريق المرابحة.	**66**
6	تمويل عن طريق المشاركة.	**67**
7	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.	**71**

المقدمة العامة

المقدمة:

لقد عرف منذ أزل أن البنوك تعتمد في عملها على تعامل بالفائدة ،هذا ما جعل العديد من علماء اقتصاد الشريعة المسلمين في تفكير على طريقة تساعد في تحقيق التنمية و الاستثمار بعيدا عن الربا، لهذا عملوا و اجتهدوا حتى وصلوا الى فكرة المصارف الاسلامية التي تلعب دور الوسيط المالي متجنبة اللجوء الى الفوائد أخذ و العطاء، وذلك انطلاقا من سورة البقرة.

طبقا لما حققته الصيرفة الاسلامية من تطور، وهذا ما جعلها تظهر كبديل للبنوك التقليدية خاصة في الدول الاسلامية كما لعبت دورا هاما في تقوية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فانه تحتم على هذه الدول النظر في اعادة تطوير انظمتها المصرفية الى هذا النوع من النظام عمل على محاولة تحويلها الى استخدام نظام الصيرفة الاسلامية في الجزائر و ماليزيا، فان الجزائر و ماليزيا من بين الدول العالم التي سعت لتطبيق و استخدام هذا النوع للتمويل.

حيث اشتغل كلا البلدان بتطبيق النظام المالي الاسلامي ، قائم على احكام و مبادئ مستمدة من الشريعة الاسلامية ، التي تبعد كل ما هو قائم على الربا اذ عملوا على تحويل البنوك التقليدية الى البنوك الاسلامية من اجل تحقيق الاستقرار و عمل على زيادة النمو الاقتصادي ، ومن هنا نستخلص اشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

- ما هو واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر و ماليزيا و ماهي طرق و الانظمة المتبعة لتفعيل هذه الصيرفة؟
- وهذا ما يدعونا الى طرح الاسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:
- ما هو واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر؟
- فيما اختلفت الصيرفة الاسلامية في الجزائر عن الصيرفة الاسلامية في ماليزيا؟
- ماهي معوقات التي عرقلت الصيرفة الاسلامية في الجزائر، و ماهي متطلبات من أجل نجاحها؟
- فرضيات الدراسة:
- لم تشهد الصيرفة الاسلامية المبتغى المنشود في الجزائر على رغم من تبنيها مدة اطول؛
- قد اختلفت الصيرفة الاسلامية في الجزائر عن الصيرفة اسلامية في ماليزيا؛
- قد واجهت الجزائر العديد من الصعوبات التي عرقلت ترقيتها؛
- اسباب اختيار الموضوع:

- لكونه جديد وهو يخدم مجال التخصص؛
- ميول الطالبة لموضوع الصيرفة الاسلامية و اهتمامها به؛
- اهداف الدراسة :
- أهمية نظام المصرفي الاسلامي لما يقوم عليه للفرد و المؤسسة و تنشيط التنمية الاقتصادية؛
- تستمد أهمية للاصلاح نظام الصيرفة الاسلامية الجزائرية التي مازالت تعاني من عدم التوازن بين البنوك التقليدية و البنوك اسلامية؛
- تبيان ما توصلت اليه ماليزيا من نجاح، وذلك من خلال النظام المتبع؛
- حدود الدراسة :
- تم انجاز هذه الدراسة بسنة 2022/2021.
- منهج الدراسة:
- من اجل دراية الإشكالية بحث لقد تم اعتماد على منهج وصفي و التحليلي و مقارني، الوصفي لما تم استخلاصه من الكتب و المذكرات و المجلات و المقالات ، أما التحليلي قد تمت معالجته من خلال ملاحظة و تحليل الجداول و الرسومات البيانية ، فأما ألمقارني من خلال المقارنة بين تجربتين الدولتين الجزائر و ماليزيا؛
- صعوبات الدراسة :
- صعوبة الحصول على جمع المعلومات التي تخدم الموضوع؛
- صعوبة لتنقل و جمع المعلومات التي تساعد في انجاز الدراسة؛
- هيكل الدراسة :
- الفصل الاول : تضمن مدخل للصيرفة الاسلامية؛
- الفصل الثاني: اما الفصل الثاني فخصصناه للدراسات السابقة التي تناولت بعض المواضيع الشبيهة و المتقاربة للموضوع؛
- اما الفصل الثالث: قمنا بمقارنة بين تجربة الجزائر و ماليزيا لصيرفة الاسلامية.

الفصل الاول : مدخل للصيرفة الاسلامية

مقدمة الفصل:

عرف الربع الأخير من القرن العشرين انطلاق العمل المصرف الإسلامية، قد استطاعت بسرعة اكبر احتكار مكانة في الساحة المصرفية العالمية، و ذلك من خلال شيوعها في عدة دول إسلامية و غير إسلامية و قد أدى هذا شيوع إلى تصاعد حجم الصيرفة الإسلامية عبر العالم.

ما تميزت به هذه المصارف هو التزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، على خلاف المصارف التقليدية التي تتبع قاعدة الفائدة.

ولهذا النظام عدة دوافع لتبنيه فهناك من اتجه إلى تحويل النظام ككل إلى نظام مصرفي إسلامي ، و هناك من طبق نظام الإسلامي مزدوج "إسلامي، تقليدي" ، و ذلك عن طريق فتح نوافذ إسلامية مرتبطة من المصرف التقليدي.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى أساسيات الصيرفة الإسلامية فما هي هذه أساسيات:

المبحث الأول : أساسيات الصيرفة الإسلامية.

تمهيد : قد عرفت المصارف الاسلامية بأنها تلتزم و تعمل وفق ما نص عليه الشرع ، و هذا ما ميزها عن المصارف التقليدية ، ادى ذلك الى تسابق عدة دول نحوها اسلامية و غير اسلامية ، وهذا الذي سنوضحه في هذا مبحث.

المطلب الأول :ماهية الصيرفة الإسلامية.

الفرع الاول : نشأت الصيرفة الإسلامية

بعد مرور أربع عقود من الزمن أصبحت الصيرفة الإسلامية جزءا من المنومة المصرفية العالمية, فيما يلي سيتم تعرف عليها:

نشأة: يعود تاريخ المؤسسات التمويل الإسلامي عام 1940عندما نشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة وفي عام1950 بدا التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بإحكام الشريعة الإسلامية.

إن محاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات ربوية و إقامة مصارف تقوم بالخدمات و الأعمال المصرفية بما ينفق و الشريعة الإسلامية بدأت عام1963 م عندما أنشأت البنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور احمد عبد العزيز النجار حيث، كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين[1].

ثم تم إنشاء البنك ناصر الاجتماعي عام1971 م بالقاهرة و عمل في مجل جمع و صرف الزكاة و القرض الحسن ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام1974 م ثم تلاه البنك دبي الإسلامي عام 1975م ثم البنك فيصل الإسلامي المصري عام1977 م, اما في الأردن فقد كانت بداية البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار عام1978 م فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام1997 م.

[1] محمود الوادي وحسين سمحان ،المصاريف الاسلامية والاسس النظرية والتطبيقات العلمية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان –الاردن، 2009،ص36

و الآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع إنحاء العالم حتى إن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو الفروع أو بنوك إسلامية مثل **سيتي بنك و .لويدز** وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق و إمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.

و يمكن الوقوف على ما وصفته المصارف الإسلامية الآن من خلال الإحصائية المختصرة التالية و التي أعدتها شركة **منكزي اندكو** أمريكية مؤخرا:

- حجم قطاع التمويل الإسلامي بلغ أكثر من750 مليار دولار.

- يزيد عدد النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية التقليدية على 300 نافذة.

- يوجد حاليا أكثر من 270 مصرف الإسلامي في العالم.

- ستكون المصارف الإسلامية مسؤولة عن الإدارة نصف مدخرات العالم الإسلامي خلال 10 سنوات المقبلة.

الفرع الثاني : تعريف الصيرفة الاسلامية.

من خلال البحث و التطلع على الكتب نستخلص عدة تعريفات هي كالتالي:

تعريف : البنك الإسلامي هو المؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من إفراد المجتمع و توظيفها فعالا يكفل تعظيمها و نموها في الإطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية و بما يخدم شعوب الأمة و يعمل علي تنمية اقتصادها.

وكذالك قدم الدكتور عبد الرحمان يسري تعرفها اشمل للمصرف الإسلامي فقال هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطها الاستثماري, و لادارتها لجميع اعمالها بالشريعة الغراء و مقاصدها, و كذلك بأهداف المجتمع الاسلامي داخليا و خارجيا.

فالمصارف الاسلامية تنطلق ابتداء من نظرة الاسلام للمال التي تقوم على ان المال مال الله و البشر مستخلفون فيه لتوجهه الى ما يرضى الله ، في خدمة عباد الله فليس فرد حرا حرية مطلقة يفعل في ما يشاء لان يده يد عارضة و الملكية الحقيقة هي الله تعالي.

ومن خلال ما تطرقنا اليه سابقا يمكنا القول بان البنك الاسلامي هو مؤسسة تقوم بأعمال المصرفية و تقدم خدمات المصرفية تتماشى مع احكام الشريعة الاسلامية و لا يتم التعامل فية وفق الية الفائدة اخذا و عطاء[1]

المطلب الثاني: خصائص المصارف الاسلامية:

تختص المصارف الاسلامية بخصائص مختلفة عن باقي بنوك، و سبب ذلك اختلاف انها تلتزم بإحكام و قواعد الشريعة، و سنتناول بعض هذه الخصائص:

-"فالمصرف الاسلامي لا يقر التعامل بالفائدة، ولكن في ذات الوقت يحتاج الى استرداد كل نفقاته و كذلك تحقيق بعض الربح، ولذا فقد يعمل على تحقيق ذلك عن طريق استثمار المباشر لذا فان المصرف الاسلامي يسعى نجو التنمية عن طريق التوجه نحو الاستثمار، حيث يقوم المصرف نفسه بعد توظيف الاموال في المشروعات التجارية و الزراعية او الصناعية ، تدر عليه عائدا.

- تمارس المصارف الاسلامية انشطة متعددة تجمع بين انشطة البنوك التجارية و البنوك المتخصصة و بنوك استثمار و الاعمال ،شركات التجارة الداخلية و التصدير و الاستيراد و شركات الاستثمار المباشر و توظيف الاموال.

-للمصارف الاسلامية مصادر تمويل مختلفة عن البنوك الربوية، حيث تتكون مصادر التمويل في المصارف الاسلامية من مصادر داخلية و خارجية ،حيث تتمثل مصادر التمويل الداخلية في راس المال المدفوع و الاحتياطات المختلفة، اما المصادر الخارجية فتتكون من الودائع بأنواعها المختلفة سواء كانت ودائع جارية او الودائع الاجل.

-ومن المميزات الجوهرية للمصارف الاسلامية هو مصدر تحقيق الربح حيث ان الاختلاف الاساسي بين البنوك التجارية و البنوك الاسلامية يدور حول سعر الفائدتين الدائنة و المدينة كالمصدر مهم من مصادر تحقيق الارباح بالإضافة الى الاستثمارات المحفظة".

[1] زكرياء العزري، زوبير بوقرة ،واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر والية تطويرها ، مذكرة شهادة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017-2018 ص 16.

المبحث الثاني: القواعد الشرعية للصيرفة الاسلامية و اهم الاهدافها:

تقوم المصارف التقليدية بالعمل بالنظام الفائدة ، حيث ترتكز مهمتها على اقتراض و اقراض بالفائدة على عكس المصارف الاسلامية التي لا تعمل بالنظام الفائدة بل تعتمد في نظامها على مبادئ شرعية و بعد اطلاع على عدة كتب سنوضح في هذا المبحث اهم قواعد و اهداف الصيرفة:

المطلب الاول :القواعد الشرعية للصيرفة الاسلامية:

تعتمد المصارف الاسلامية في عملها على اسس الاقتصاد الاسلامي المأخوذة من الشريعة الاسلامية لذا فهي تختلف بشكل كامل عن المصارف التقليدية التي تقوم على اساس نظام الفائدة و سنعرض اهم القواعد الشريعة للصيرفة الاسلامية و التي نحكم من خلالها على شريعة العاملات المصرفية.

الفرع الاول: قاعدة تحريم الربا:

تعد الفائدة التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي هي الربا حرمت شرعا و سنقوم بعرض مفهوم الربا و ادلة تحريمها من الكتاب و السنة:

1/ تعريف الربا و انواعه:

ا. تعريف الربا: لغة: يعرف الربا الشيء يربو ربو ورباء: زاد ونما، واربيته :نميته[1].

اصطلاحا : يعرف الربا" العلاوة التي تشترط المقرض على المقترض دفعها مع اصل القرض او لزيادة مدته، وبهذا المعنى يكون للربا نفس مدلول الفائدة بإجماع الفقهاء كلهم بلا استثناء".[2]

"هو كلمة العربية التي تشير الي العائد المحدد مسبقا مقابل استخدام النقود، رغم انه قد دارت خلافات في الماضي حول ما اذا كان اصطلاح الربا يعني' 'الفائدة" او المراباة، فان هناك الان توافقا في الآراء بين الباحثين المسلمين

[1] ابن المنظور ،لسان العرب ، دار الاحياء التراث العربي ، بيروت ، الجزء 2 ، الطبعة الاولى ،1988، ص 2049.

[2] محمد عمر شابرا ،نحو النظام النقدي عادل ، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام ، ترجمة السيد محمد سكر ، مراجعة الرفيق المصريي ، سلسلة اسلامية المعرفة 3 ، دار البشير للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1990،ص 81.

على ان الاصطلاح يشمل كل الفائدة، ولا يقتصر فقط على المعدلات المفرطة لها... النظام المصرفي الاسلامي هو نظام يحرم فيه دفع او اخذ الفوائد"[1]

ب – انواع الربا:

عند الفقهاء له ثلاثة معان اصطلاحية:

من خلال البحث في الكتب و المراجع سنقوم بعرض أنواع وهي كالتالي:

احدهما أصلي و الآخران تابعان فالأصلي هو ربا القرض، وهو الزيادة في القرض بحسب مبلغه و مدته و هو ما يعرف اليوم الفائدة على القرض، إذا تحدد بنسبة مئوية و سنوية أو نصف سنوية آو غير ذلك ، فمبلغ الفائدة يتأثر بمقدار هذه النسبة، فيزيد كلما زادت كما يتأثر مبلغ الفائدة بالزمن، فتزيد بزيادته، و هذا هو المعنى الأصلي للربا المعروف عند الناس جميعا إلى يومنا هذا.

أما المعنيان الآخران فيختصان بربا البيوع، و هما ربا النسيئة و الربا الفضل، فأما الأول فهو الربا الحاصل بالتأخير او التأجيل، و أما الثاني فهو زيادة الكم في مبادلة فورية لبديلين متجانسين لا تأجيل فيها ولا تأخير لأي من البدلين[2]

2/ أدلة حريم الربا:

لقد ورد في القران الكريم و السنة النبوية الشريفة أدلة كثير تحرم الربا و سنقوم بعرضها فيما يلي:

قوله تعالى :{وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ ۖ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ (39)} "سورة الروم الآية 39"

قوله تعالى:{وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (161) } "سورة النساء الآية 161"

[1] محسن س خان ، النظام المصرفي الاسلامي الخالي من الفائدة: تحليل نظري (ترجمة عربية) ، مجلة الجامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الاسلامي ، مجلد 9 ، جدة، السعودية، 1997 ، ص 7.

[2] رفيق يونس المصري ، الجامع في اصول الربا، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الاولى ، 1991 ، ص 9-10.

قوله تعالى:{يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (130)}"سورة ال عمران الآية 130"

{الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (276 **(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (277) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (278) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (279) وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (280) وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ(281) }**

(سورة البقرة الاية 275–281)

بينت الآيات احكام الربا و اكل اموال الناس بالباطل و جواز عقود المبايعات و قد اقسم الله في كتابه الكريم لمن استحل الربا و أصر على فعله بالحرب منه و من رسوله كما جاء تحريم الربا ف[1]ي بعض الأحاديث النبوية الشريفة نذكر بعضها:

عن جابر قال: لعن الرسول الله ﷺ: اكل الربا و موكله وكاتبه وشاهديه، وقال:هم سواء1.

عن ابي سعيد الخدري ان الرسول ﷺ قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزنا بوزن ، مثلا بمثل ، سوء بسواء [2]

من خلال ما عرضنا سابقا من الادلة يتضح لنا بان الاسلام يحرم قطعيا كل المعاملات المبنية على العائد الثابث او المحدد مسبقا على المعاملات المالية، لذا فان نظام الفائدة الذي يقوم عليه النظام المصرفي التقليدي هو محرم في الشريعة الاسلامية، ففي ضل النظام المصرفي الاسلامي ينبغي المشاركة في الارباح و الخسائر بين البنوك و بين

[1] مسلم ابن الحجاج ، صحيح مسلم تحقيق : نظر ابن محمد القريابي ابو قتيبة ، المجلد الثاني ،كتاب المسافات والمزارعة ، الباب 19 "لعن اكل الربا ومؤكله " ، الحديث رقم 1598 ، دار الطيبة ، السعودية الطبعة الاولى ، 2006 ، ص749.

[2] مسلم ابن الحجاج المرجع نفسه ، باب 14 ، الحديث رقم 1584 ، ص ، 743 .

المودعين طبقا لقواعد محددة مسبقا كما لا يستطيع البنك ايضا ان يفرض سعرا ثابتا للفائدة على القروضه، ولكن ان يدخل في المعاملات على اساس المشاركة في الارباح و الخسائر.[1]

3/ مخاطر الربا:

جاء تحريم الربا بشكل قاطع نظرا لمخاطره، و التي تؤدي الي فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ، الفوائد على القرض و على الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في الثروة ورفع الإنتاجية و نتيجة لذلك فان المديونية تنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو الثروة و الدخل، فالدين يصبح نمو تلقائيا، أما الثروة فان نموها يستلزم الكثير من الجهد و التضحية و المعرفة و الإبداع.

ومع نمو المديونية تمنو الفوائد عليه(خدمة الدين و الاقساط التي يجب دفعها)، وهذه الاقساط تدفع من الدخل ومن المدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي، ولكن من نمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل ان يفي بمستحقات خدمة الدين و اقساطه، كما ان نمو المديونية بمعدلات اعلى من نمو الدخل الثروة يؤدي الى ما يعرف بالهرم المقلوب، حيث تتراكم مديونيات ضخمة على قاعدة ضئيلة من الثروة و الدخل و الاصول الحقيقية.[2]

الفرع الثاني: قاعدة منع الغرر:

ان الربا تم الاجماع على تحريمها، الا ان الغرر مرتبط بشروط ان تواجدت تكون المعاملة غير جائزة.

1/ تعريف الغرر:

لغة:"الغرر من الفعل غرر، يقال غرر بنفسه و ماله تغريرا و تغرة: عرضها للهلكة من غير ان يعرف، الاسم الغرر هو الخطر.[3]

[1] محسن س خان مرجع سابق ص 9.

[2] سامي ابن ابراهيم ، السويلم ، مدخل الى اصول التمويل الاسلامي مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، السعودية ، 2011 ، ص 42-43.

[3] العلامة ابن المنظور ، لسان العرب المحيط ، الجزء الثاني ، دار الجيل ، بيروت ،1988 ص 1116.

اصطلاحا: "هو مبادلة احتمالية نتيجتها ربح احد الطرفين و خسارة الأخر"[1]، أو هو ما تردد بين الوجود و العدم.

2/ تقسيمات الغرر: ينقسم الغرر الى قسمين:[2]

ا- الغرر في صيغة العقد: ان يكون العقد أنعقد على صفة تجعل فيه غررا أي ان الغرر بنفس العقد لا بمحله، ومن البيوع التي تنطوي على الغرر في صيغة العقد نذكر منها: بيعتين في بيعة، بيع الحصاة، بيع الملامسة، بيع العربان، بيع المنابذة.

ب- الغرر في محل العقد: محل العقد هو ما يثبت فيه اثر العقد و حكمة و يطلق على ما يشتمل البدلين في عقود المعاوضات، و هو عقد البيع" المبيع و الثمن"، و الغرر فيهما يرجع الى احد الاسباب التالية: الجهل بجنس المحل، الجهل بصفة المحل، الجهل بذات المحل، عدم القدرة على تسليم المحل، عدم رؤية المحل، التعاقد على المعدوم.

3/ ضابط الغرر المفسد للمعاملات: يفسد الغرر المعاملة اذا توفرت فيه الشروط الأربعة التالية[3].

ا- ان يكون الغرر في عقد معاودة مالية، أو بمعناه:

مثل البيع، و الإجارة، والشركة، فلا يؤثر الغرر في العقود التبرعات و لو كان كثيرا، مثل: الهبة و الوصية.

ب- ان يكون الغرر كثيرا:

-الغرر الكثير: هو ما غلب على العقد حتى أصبح العقد يوصف به، ومن شانه أن يؤدي إلى النزاع، وهذا يتأثر باختلاف البيئات و العصور، و مرجعه الى العرف، مثل: بيع التمر قبل ظهوره، و الإجارة إلى اجل مجهول، و السلم فيها لا يغلب وجوده عند حلول اجله، و هذا الغرر في العقد فيفسده؛

[1] سامي ابن ابراهيم السويلم ، التحويط في التمويل الاسلامي ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي لتنمية ، جدة السعودية 2007 ، ص 84 .

[2] الصديق الضرير،في العقود واثاره في التطبقات المعاصرة في العهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، السعودية الطبعة الاولى ، 1993 ، ص 12-28.

[3] بن مشيش حليمة ، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد اسلامي ، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020. ص 40-41.

–الغرر اليسير: ما لا يكاد يخلو منه عقد، وليس من شأنه أن يؤدي إلى نزاع، مثل بيع الدار رؤية اساسها، و اجارة الدار شهرا مع تفاوت عدد ايام الشهور، وهذا الغرر لا يؤثر في العقد؛

–الغرر المتوسط: ما كان بين الكثير و اليسير، مثل: بيع ما يمكن في الأرض ، او ما لا يعرف الا بكسرة ، او اجارة الشجر المثمرة، و مثل الغرر في الجعالة و الحراسة و الشركات و المضاربة المؤقتة ولا يؤثر الغرر المتوسط في العقد.

ج– ان يكون الغرر في المعقود علية أصالة: اذا كان الغرر في المعقود عليه أصالة فانه يفسد العقد، مثل: بيع ثمر قبل بدو (ظهور) صلاحه؛ أما اذا كان الغرر في التابع للمعقود عليه اصالة فلا يؤثر مثل: بيع الشجر مع الثمر قبل بدو صلاحه، او بيع الحمل مع الشاة.

د–الا تدعو الحاجة المعتبرة شرعا الى العقد المشتمل على غرر: و الحاجة هي ان يصل المرء الى حالة بحيث لو لم يتناول الممنوع يكون في جهد و مشقة ولكنه لا يهلك، سواء كانت الحاجة عامة او خاصة، و يشترط في الحاجة ان تغيب كل الطرق المشروعة المحققة لها سوى العقد المشتمل على غرر كثير مثل: التأمين التجاري عند عدم وجود التكافل.

الفرع الثالث: قاعدة تحريم الميسر و كل كسب يأتي حرام:

لقد حرم الاسلام الميسر و كل كسب يأتي من حرام، لقوله تعالى{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (90) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ(91)** } **(سورة المائدة الاية 90–91)**

لذلك من واجب ان تبني العقود و المعاملات خالية من الميسر و المعاملات المحرمة كما يجب ان تبني على ارادة صحيحة من المتعاقدين دون اكراه او تدليس او غبن او ظلم و دون الجوء الى اساليب الغش و الاحتكار و الغضب و السرقة وكل ما يتضمن اكل الاموال الناس بالباطل لقوله تعالى:{ **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (188)**}**(سورة البقرة الاية 188).**

ويعد الغرر نوعا من انواع القمار و الذي يعتبر الميسر ومن صورة الميسر: بيع ما ليس عنده، وبيع ما لم يقبض.[1]ومن ابرز اشكال الميسر "المقامرة" في النظام المالي و المصرفي التقليدي هو المشتقات المالية، و التي حولت النشاط الاستمراري الى نشاط مالي مقامر، الامر الذي جعل المصارف التقليدية المتعاملة بها تحيد عن دور الوساطة المنوطة به طمعا في الثراء السريع و السهل، و ذلك من خلال الدخول في المضاربات و الكسب من خلال فروق الاسعار، و السعي وراء انتهاز القرض التي تسنح خلال تغيرات الاسعار، فاذا صحت التوقعات تحقق الربح و العكس اذا لم تصح[2].

وهذا الميسر إضافة إلى العديد من المعاملات اللاأخلاقية ، تسببت في أزمات مالية كثيرة ابرزها : ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، التي تسببت في افلاس العديد من المصارف التقليدية الكبرى، كما أثبتت نقاط ضعف النظام المالي و المصرفي التقليدي المبني على سعر الفائدة أي الربا المحرم، الذي تنطوي على معاملات محرمة كثيرة كالميسر و اكل اموال الناس بالباطل و الغرر كما ساهمت هذه الازمة في ابراز التمويل الاسلامي على الساحة العالمية لما اثبته من صمود ملموس، وهذا الصمود يرجع للقواعد الشرعية التي تقوم عليها الصيرفة الاسلامية من تحريم للربا و الغرر و الميسر و كافة المعاملات المحرمة.

الفرع الرابع: قاعدة المشاركة في تحمل المخاطر

تنقسم المخاطرة الى نوعين:

" المخاطرة المقبولة هي: التي تتبع النشاط الاقتصادي الذي يولد الثروة بخلاف المخاطرة التي لا تولد الثروة فتنها ضارة بالنشاط الاقتصادي، و هذا فرق جوهري بين المخاطرة المقبولة و تلك الممنوعة في الاقتصاد الاسلامي[3]. المخاطرة في الاسلام: "تعد اساسا مشروعا للكسب، ما عادا المخطرات المحرمة، وليس صحيحا ان كل مخاطرة حرام، ولا ان كالعائد منها حرام".[4]

و يرتكز نظام عمل المصارف الاسلامية على قاعدة اساسية تميزه عن نظام سعر الفائدة للمصارف التقليدية، وهي قاعدة المشاركة في تحمل المخاطرة و ترتبط هذه القاعدة بقاعدتين اساسيتين في الشريعة الاسلامية هما: قاعدة "الغنم بالغرم"،و قاعدة "الخرج بالضمان"، سنقوم بشرح للقاعدتين:

[1] يوسف كمال محمّد ،كيف نفكر الاستراتيجية : اسس الاقتصاد الاسلامي ، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، القاهرة ، الطبعة الولى 2001، ص285-287.

[2] يوسف كمال محمّد ، فقه الاقتصاد النقدي : المصارف – البورصات ، دار القلم ، القاهرة، مصر 2002 ، ص 372-373.

[3] سامي ابن ابراهيم السويلم ، التحويط في التمويل الاسلامي مرجع سابق ، ص 63 .

[4] رفيق يونس المصري ، البحوث في الاقتصاد الاسلامي ، دار المكتبي ، دمشق ن سوؤيا ، الطبعة الثانية ، 2009 ،ص 105.

1/ قاعدة الغنم الغرم:

ان الاسلام يقضي بان يكون كسب المال من حلاله و اتفاقه و انتفاع به في حلال ايضا ، حيث ان الاسلام اشترط في مشروعية كسب المال أحد الأمرين: الأول: ان يكون الربح مقابل عمل ايا كان نوع هذا العمل و ايا كان الجهد الذي يبذله العامل، و الثاني: ان الغنم بالغرم: و يعني ان يكون الربح مقابل تحمل الخسارة..[1]

ان الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم هو عملية يقترن فيها حجم الربح المحصل مع حجم المخاطرة المتحملة، و الالتزام بهذه القاعدة يجعل من العلاقة بين المصرف الاسلامي و عملائه مختلف عن علاقة المديونية كما في النظام المصرفي التقليدي، فالعلاقة بينهما تصبح علاقة تشاركية، فالمصرف الاسلامي شريك لعملائه المودعين، الذين لهم الحق في نسبة من حجم الارباح التي يحققها، كما انهم مشتركون معه في الخسارة الناجمة وهو كذلك شريك للمستثمرين الذين قدم لهم التمويل او شاركهم في لاستثماراتهم، في ارباحهم و خسائرهم بحسب ما اتفق عليه[2].

2/قاعدة الخراج بالضمان:

عن عائشة ﵂ قالت: قضى رسول الله ﷺ ان الخراج بالضمان."[3]يقصد بهذه القاعدة ان المنفعة (الخراج) لا تتحقق الا بتحمل قدر من المخاطرة نتيجة الخسائر المحتملة في العملية الاستثمارية، سواء كانت خسارة في راس المال او خسارة في العمل و الجهد المبذول.[4]كما ان الضمان هنا يعني تحمل مسؤولية المال، وهي مسؤولية تابعة للملكية وليست مستقلة عنها، فاشتراط الضمان اشتراط لتحمل المسؤولية الناشئة عن الملكية، وهذه المسؤولية تحقق التوازن بين الحقوق و الواجبات و توجه الحوافز لتحقيق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي.[5]

فان قاعدة المشاركة في تحمل المخاطرة توضح لنا الفرق بين الصيرفة التقليدية و الاسلامية، حيث في الصيرفة التقليدية يتم تحويل المخاطر، وتثبيت الربح للمصرف التقليدي بغض النظر عن نتائج العملية الاستثمارية للعميل او وضعيته اما الصيرفة الإسلامية فتعتمد المشاركة في تحمل المخاطرة فهي جزء من مشروعية معاملاتها لذا فهي تعمل على حسن ادارة المخاطر و التحكم فيها و تخفيفها.

المطلب الثاني : اهداف الصيرفة الاسلامية:

[1] محمود حمودا مصطفى حسن ، اضواء على المعاملات المالية في الاسلام ، مؤسسة الوراق عمان ، الاردن ، الطبعة الثانية 1999 ، ص 21.

[2] محمود حسن الصوان ، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي ، دار وائل للنشرعمان ، الاردن ، 2001 ، ص 19 .

[3] الامام النسائي السنن الكبرى ، تحقيق : حسن عبد المنعم الشلبي ، الجزء السادس ،كتاب البيوع ، الحديث رقم 6037 ن مؤسسة الرسالة ، لبنان الطبعة الاولى ، 2001 ، ص 18.

[4] محمود الحسن الصوان ، مرجع سابق ، ص 95.

[5] سامي ابن ابراهيم السويلم ، التحوط في التمويل الاسلامي ، مرجع سابق ، ص 63 .

الفرع الاول: الاهداف الاقتصادية للصيرفة الاسلامية

تسعى المصارف الاسلامية الي تحقيق مجموعات عديدة من الاهداف الاقتصادية منها اهداف خاصة بالمصرف الاسلامي نفسه و اخرى خاصة بالمجتمع ككل ومن اهمها:

1/التوفيق بين عبارات السيولة و الربحية و الامان و تنمية الموارد

يهدف المصرف الاسلامي كأي مؤسسة مالية ،الي تحقيق الربح فبدون الربح لا يمكن له الاستمرار او البقاء؛ بل ولن يحقق الاهداف الاخرى و الربح يهم حملة الاسهم فهو حافز اساسي لديهم للاحتفاظ بأسهمهم، كما يهم المودعين لا نه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم، كما يهم الربح المجتمع ككل لأنه اكبر ضمان لوجود المصرف واستمرار خدماته، اضافة الى الربح فأن الصرف الاسلامي يسعى الى العمل في مناخ يتسم بالأمان و البعد عن المخاطر، لذا فهو ينتهج سياسة التنويع في توظيفاته، بهدف تحقيق التوازن بين الربح و الامان و السيولة، وعلى هذا الاساس يختار المصرف الاسلامي مشاريع الاستثمار التي تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة، دون ان يهمل هدف تنمية الموارد الداخلية و الخارجية و الذي يعتبر من اهم اهدافه.[1]

2/ المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يمكن ان تسعى المصارف الإسلامية في مساهمة تحقيق تنميتها وذلك عن طريق جذب المدخرات و توجيهها نحو الاستثمار في يلي:

أ-تنمية الوعي الادخاري لدى الافراد:

ان المصارف الاسلامية بما تقوم به من تلقي الاموال و توظيفها في استثمارات مباحة؛ فإنها بشكل تلقائي تشجع على الادخار، خصوصا للفئة التي كانت تحجم عن التقليدية بسبب الفوائد الربوية[2]، ومن هذه الناحية يمكن للمصارف الاسلامية العمل على نشر الوعي المصرفي الاسلامي من خلال استغلال التكنولوجيا المالية و الاعلام و ذلك من خلال استقطاب اكبر قدر ممكن من المدخرات كما يجب ان تقوم بتحسين مستوى خدماتها المصرفية مما يكسبها ثقة المتعاملين ، يعمل على جذب متعاملين جدد.

[1] بن مشيش حليمة ،مذكرة شهادة الدكتوراه ، مرجع سابق ، ص 44.

[2] ابراهيم عبد الحليم عبادة ، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى 2008، ص 65-66.

ب- تشجيع الاستثمار:

وذلك بإيجاد فرص و ابتكار صيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب الافراد و المؤسسات المختلفة، كما ان الغاء الفائدة و تخفيض التكاليف يؤدي حتما الى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفين و المستثمرين الصغار، و بالتالي خلق فرص عمل جديدة ، و القضاء على البطالة، و بالتالي زيادة الدخل الوطني[1].

3/ تنمية الموارد البشرية: "يعد الاهتمام بالعنصر البشري من اهداف المصارف الاسلامية، و التنمية الموارد البشرية تعمل المصارف على توفير التدريب و التعليم و ايجاد الحوافز، و اعتبار الانسان غاية التنمية و أداته، وهذا التدريب و التكوين للموارد البشرية هدفه:[2]

أ- موارد البشرية قادرة على جذب المودعين وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالمصرف الاسلامي؛

ب- العمالة قادرة على التقديم خدمة المصرفية بالسرعة و الجودة الملائمة وفق المتطلبات الشرعية؛

ج- نوعية من الموارد البشرية قادرة، على البحث على الفرص الاستثمارية الملائمة و الدراسة جدواها و تقيمها و تنفيذها و متابعتها في إطار الضوابط الشرعية .

الفرع الثاني: أهداف الاجتماعية للصيرفة الإسلامية: .

تقوم المصارف الإسلامية بالعمل على الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي و تحقيق الربحية الاجتماعية كما يعد تكافل الاجتماعي من أهم أهدافها:

1-" تقوم على مبدأ المشاركة فهذا بحد ذاته نوع من أنواع التكافل الاجتماعي حيث تتحقق العدالة في توزيع العائد ، بما يساهم في عدم تركيز الثروة و في تقيل التفاوت في الدخول.

2- تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تحقق تحسنا في توزيع الدخل أو إنشاء المشروعات الاجتماعية أو منح قروض الحسنة.

3-تساهم في تدعيم البنية الاجتماعية بالتحصيل و توزيع الزكاة من أموالها و أموال عملائها.

4- توفر رعاية الاجتماعية متميزة للعاملين في المصرف و المؤسسات التابعة لها.

[1] نوال بن عمارة ، الابعاد الرقابة الداخلية في المصارفة المشاركة ، مجلة علوم اقتصادية وعلوم تسيير، العدد 9، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2009 ص109.

[2] عبد الحليم غربي ، الموارد البشرية في البنوك الاسلامية بين النظري والتطبيق ، مجلة الباحث ، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2008، ص50

5- إثراء الثقافة الإسلامية و الفكر الإسلامي."[1]

من خلال ما عرضنا سابقا يتبن لنا ان الصيرفة الاسلامية تهدف الى تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمعاملات؛ فمن جهة تعمل على تعبئة المدخرات و توجيهها للاستثمار وفق الطرق المشروعة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية . ومن جهة أخري تحرص على تحقيق المسؤولية الاجتماعية، و تحث على التكافل الاجتماعي في المجتمع.

المبحث الثالث: اساليب تحول نحو الصيرف الاسلامية:

تمهيد: لقد ادى تطور المصارف الاسلامية ، بمنح عدة دول الشجاعة بتبني هذا النظام و خصوصا بعد نموها بعد ازمة المالية العالمية 2008 تميزت هذه المصارف بأساليب تحول عديدة على عكس النظام المصرفي لدولة مما دفع ذلك الى عمل بهذا النظام ، وذلك من خلال تحويل بعض المصارف تقليدية الى مصارف اسلامية و في هذا المبحث سنتعرف على هذه الاساليب:

المطلب الاول :مفهوم و دوافع التحول نحو الصيرفة الاسلامية:

الفرع الاول :مفهوم تحول نحو الصيرفة الاسلامية:

بعد البحث في المصادر سنذكر اهم تعريفات التحول:

أ- التحول: هو الانتقال من وضع البنوك التقليدية المبنية على سعر الفائدة الي البنوك الاسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة، و يكمل عمل البنوك الاسلامية في التعامل بالأنواع من المعاملات البنكية المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية وفي طليعتها التعامل بالربا اما الوضع المطلوب للتحول اليه هو أبدال المعاملات المخالفة للشريعة ، بما احله الله من معاملات بنكية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية.[2]

[1] انظر

-نوال بن عمارة ابعاد الرقابة الداخلية في المصارف المشاركة ، مرجع سابق 149.

-عبد الحليم عبد الفتاح المغربي ، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، السعودية ، الطبعة الاولى ، 2004 ، ص279-280..

[2]: بريش عبد القادر ، حمو محمد ، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية ، (الربوية) للمصرفية الاسلامية الحظوظ وامكانيات النجاح ، ملتقى دولي حول : ازمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة الامير عبد قادر للعلوم الاسلامية ، قسنطينة ، الجزائر ابريل 2009،ص 6 .

ب– التحول هو : انتقال البنوك التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية و تركها و الاستبدالها لتصبح جميع انشطتها متوافقة معها، بعد القيام بعدة الاجراءات و تنظيمات شرعية و ادارية و قانونية.[1]

ومن هنا نعرف التحول نحو الصيرفة الاسلامية في ما يلي:

" بانها الفروع التي تنتمي الي بنوك التقليدية تمارس جميع الانشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية، و اطلق البعض على ظاهرة التحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الاسلامية من خلال قيامها بأنشاء او تحويل بعض فروعها التقليدية الي فروع اسلامية مسمى النظام المزدوج اي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية اسلامية الي جانب الخدمات المصرفية التقليدية".[2]

[1] نايف بن جمعان الجريدان ، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية : دراسة تنظيرية تطبيقية ، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية العدد23، جامعة نجران ، السعودية ، 2014، ص 10.

[2] مصطفى إبراهيم مُحَمَّد ، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية ، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية ، اطروحة ماجستير جامعة مصر الدولية ، القاهرة 2006 ، ص 35 .

الفرع الثاني :دوافع التحول نحو الصيرفة الاسلامية :

بعد تتبع و اطلاع سنعرض بعض الدوافع.

ا– **الدوافع الشرعية** : يعتبر الالتزام بالإحكام الشريعة الاسلامية و بالحرمة الربا و الفوائد المصرفية و الرغبة و التحول المصرف التقليدي وفق الشريعة الاسلامية[1] و ذلك ادراكا لقوله تعالي:{ **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (276) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (277) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (278) }(سورة البقرة الاية 275–278).**

ب– الدوافع الاقتصادية: بخلاف المصارف التقليدية التي تسعى الي تحول للصيرفة الاسلامية للدوافع شرعية هناك مصارف تقليدية اخري يدفعها الي تحول نحو الصيرفة الاسلامية دوافع الاقتصادية بحتة اهمها تعظيم الارباح و جذب المزيد من رؤوس الاموال للاستحواذ على حصة اكبر من السوق المصرفية ، و بما ان العمل المصرفي المتوافق مع الاحكام الشريعة الاسلامية مصدرا خصبا لتحقيق الارباح ، فانه من الطبيعي ان تلجأ المصارف التقليدية الى الاستفادة قدر الامكان من هذا المصدر الخصب.

لقد رأت المصارف التقليدية خاصة العالمية في تقديم المنتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية وسيلة تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الاسلامي ، فبدأت بتقديم الخدمات المصرفية الاسلامية بطرق و الأساليب مختلفة تتناسب مع الاستراتجية عملها و اهدافها[2].

[1] للنشر والتوزيع ، الاردن ، طبعة ، الاولى 2009 ، ص 49. يزن خلف سالم العطيات ، تحول المصاريف التقليدية وفق احكام الشريعة الاسلامية ، دار النفائس

[2] بن مشيش حليمة ، مرجع سابق ، ص 50.

المطلب الثاني: مداخل تحول نحو الصيرفة الاسلامية:

تعرف الصيرفة الاسلامية بالتنوع في مداخل التحول، و سنتطرق الى نوعين من التحول، التحول الكلي و التحول الجزئى :

الفرع الاول: تحول الكلي نحو الصيرفة الاسلامية : يتبين التحول الكلي نحو الصيرفة الاسلامية في صورتين هما :

أ– تحول النظام المصرفي ككل لنظام المصرفي الإسلامي :

"اما التحول الكامل للمصرفية الاسلامية فمن شأنه ان يغير لائحة البنك بحيث تكون كافة التعاملاته مطابقة لاحكام الشريعة ومن ثم يكتسب مزيد من المصدقية ، و هو الأمر الذي حدث في إيران سنة1980، و لباكستان 1981، و السودان1990.

ب–تحول مصارف تقليدية بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي :

يتمثل في تحول جميع فروع المصرف إلى العمل وفق الشريعة الإسلامية و يكون ذالك من خلال إعداد خطة للتحول و إعلان تاريخ لإلغاء الخدمات التقليدية و يطبق التحول على جميع فروع المصرف في أنن واحد و لا يعتبر مصرف جديد و لا يخضع إلى إجراءات تأسيس مصرف جديد

و نستخلص انه ليس ينبغي بالضرورة أن يمس التحول النظام المصرفي ككل و إنما يمكن أن يبقى النظام المصرفي تقليديا ، يمس التحول بعض المصارف التقليدية فقط كما هو حال في عديد من الدول كالإمارات و البحرين و السعودية"[1].

الفرع الثاني :تحول جزئي نحو الصيرفة الإسلامية :

يتم التحول الجزئي من خلال تحويل بعض الفروع التقليدية الى فروع اسلامية او استحداث خدمات و صيغ مصرفية تتماشى مع احكام الشريعة الاسلامية ، و تقديمها الى جانب الخدمات تقليدية كما يمكن فتح نوافذ تقدم

[1] https://www.aleqt.com articl-486931 2011/01/03 سا 20:36.

تلك الخدمات او انشاء بنك اسلامي جديد تابع لإدارة البنك التقليدي و لكن مستقل من حيث الخدمات المقدمة (الجريدان، 2014)، و هذا ما يسمى بالنظام المزدوج.[1]

أ- مفهوم فروع الإسلامية :تعرف على انها:" الفروع التي تنتمي إلى مصارف الربوية و تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا الأحكام الشريعة الإسلامية ".

و لي تطبيق هذه الخدمات نعتمد على طريقتين:

- إنشاء فروع جديدة و مستقلة للمعاملات المصرفية الإسلامية منذ البداية؛
- تحويل احد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغييرات اللازمة لذلك و هذه الطريقة تتطلب أشعار العملاء بعملية التحويل و تخيرهم بين تعامل مع الفرع الإسلامي وفقا للأسلوب الجديد أو تحول إلى الفرع التقليدي[2].

ب- النوافذ الإسلامية: يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصارف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في في فروعها الربوية ، لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية الى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية و يهدف هذا اسلوب اساسا الى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الاسلامي حتي لا يتحولوا الى تعامل مع المصارف الاسلامية.

المطلب الثالث: متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

لكي تنجح عملية التحول يجب أن تلتزم بمجموعة من المتطلبات نذكر منها:

[1] بو قطابا سلمى ،مازري عبد الحفيظ ، تقييم ظاهرة تحويل البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية في الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 4، العدد 2 ،جامعة بشار الجزائر ، 2018 ص 9 .

[2] فهد الشريف الفروع الاسلامية التابعة للمصرف الربوي في ضوء الاقتصاد الاسلامي ، مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ، جامعة ام القرى مكة المكرمة ، 2005، ص 6-11

الفرع الاول :المتطلبات القانونية:

نقصد بالمتطلبات القانونية:" كافة الأمور و الإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية و يتجنب بذلك المساءلة ، ومن أهم المتطلبات القانونية ما يلي

أ- صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي و الذي يصدر على اجتماع يتضمن الموافقة على تحول المصرف أو الفرع التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و يراعي في اجتماع الجمعية العمومية للمصرف التقليدي كافة المتطلبات القانونية التي تمنح قرار الصادر عنها الصفة القانونية مثل: ضرورة توجيه مجلس الادارة دعوة برسائل المسجلة الى جميع المساهمين.

ب- الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول المصرف أو الفرع التقليدي و تعديل نظامه أساسي.

ج- تكليف إدارة الشؤون القانونية في المصرف التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول المصرف أو الفرع للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و الآثار القانونية المترتبة عليه من حيث تسوية حقوق و الالتزامات المصرف مع كل من المساهمين أو العملاء او المصارف أخرى و استعداد التام لمواجهة أي اعتراضات القانونية قد تواجه عملية التحول بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أي متطلبات أخرى تفرضها الجهات المختصة بخصوص تنفيذ التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني :المتطلبات الشرعية :

يقصد بها " كافة الأمور و الإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول كي يصح تحوله من الناحية الشرعية، و يحقق مراد الله سبحانه و تعالي من الالتزام بالأوامر و النواهي التي فرضها الله سبحانه لتنظيم المعاملات المالية" أهمها:

أ- التوبة عن التعامل بالربا، و العزم على عدم الرجوع إلى التعامل فيه.

ب- تعين هيئة فتوى و رقابة شرعية تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع ولهم خبرة طويلة، و متخصصة في مجال المعاملات المالية بحيث يتم تنفيذ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، تحت إشرافهم و اطلاعهم.

ج- تعيين مدققين شرعيين داخلين للقيام بمهام المنوط بهم خلال التحول و بعده.

د- استبعاد التعامل مخالف لأحكام الشريعة بجميع صوره و أشكاله و خاصة المشتمل على الربا و إحلال التعامل المتوافق مع الأحكام الشريعة.

الفرع الثالث :المتطلبات الإدارية :

و يقصد بها: «كافة الإجراءات التي تمس النظام الإداري في المصرف و تطلبها عمليات التحول نظرا لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات أخرى ، و امتداد أثرها لتشمل اغلب إجراءات التحول". أهمها:

أ- تخطيط الموارد البشرية :عبارة عن إعداد منهج متكامل بجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية ، من اجل توفير العدد و النوع الملائم من أفراد للقيام بوجبات و اعمال المطلوبة لتحقيق أهداف المصرف من جهة و تحقيق متطلبات أفراد و حاجتهم من جهة أخرى و يقاس التخطيط الناجح للموارد البشرية المتاحة ، فالدراسة المتأنية الواضحة للمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل شروع في عملية التحول، تسهل عملية و تنظمها و تجعلها أكثر فعالية و تقلل الأخطاء و تتلاقى العثرات المتوقعة و تسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول إلى أمام دون توقف.

ب- التهيئة المبدئية : هي عبارة عن جميع ترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف القوة العاملة، في المصرف قبل مرحلة التحول و إثنائها بكل ما يتعلق الطبيعة العقدية المميزة لعمل المصرف الإسلامي ، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العملي."[1]

[1] يزن خلف العطيات ، منير سليمان الحكيم ، اثر التحول للمصرفية الاسلامية في تطوير الاليات والادوات الاستقطاب الموارد المالية وتوظيفها ، مرجع سابق ،ص 12-15.

المبحث الرابع : تطور الصيرفة الإسلامية .

على رغم من صعوبة الوضع الذي مر به العالم من ازمة مالية ،الا ان المصارف الاسلامية بقيت القطاع المهيمن فقد شهدت تطورات عديدة ، و تضح ذلك بعد ارتفاع حجم الصيرفة الاسلامية و انتشار المصارف الاسلامية على المستوى العالمي و هذا ما سنتطرق في هذا المبحث:

المطلب الاول: تطور الإجمالي أصول الصيرفة الإسلامية:

شكل رقم (1): تطور الإجمالي أصول الصيرفة الإسلامية(2018/2012) و توقعات النمو المستقبل

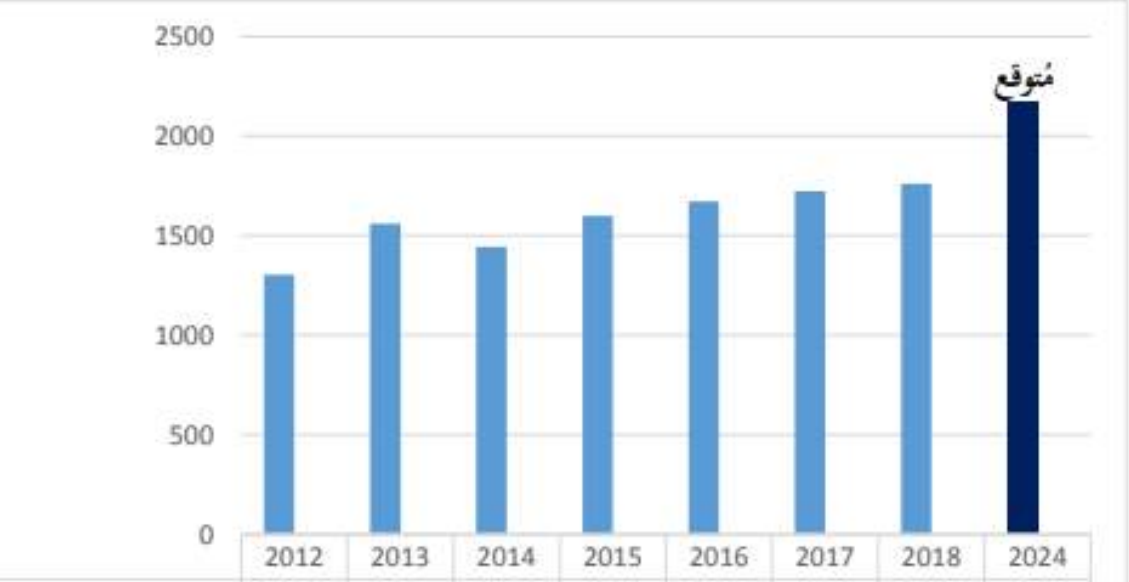

-GIRF 2017 . **GLOBAL ISLAMIC** 2016-2007 بين -

FINANCE REPORT , HD –Edbiz Group p37.

-IFDI2019 ;**Islamic finance** 2024-2017 -بين

Development report 2019 : **SHEFITING DYNAMICS ;**ICD – REFITIV , P :8

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2024
اجمالي أصول الصيرفةالاسلامية	1304	1559	1443	1599	1673	1723	1760	2175
نسبةالنموالسنوية		19.6%	7.4%	10.8%	4.6%	3.0%	2.1%	23.6%

*نسبة النموالسنوية=((القيمة النهائية- القيمة الاولية)/ القيمة الولية)*100يقدم الجدول تطور الإجمالي لأصول الصيرفة الإسلامية (2018/2012)و توقعات النمو المستقبلي؛ نلاحظ من خلاله إن الإجمالي الأصول سجل لارتفاع، بنسبة19.6% بين سنتي(2018/2012) ، و في سنة2014 انخفض بنسبة 7.4%، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2015 بنسبة10.8% ، و بقيت الأصول الصيرفة الإسلامية تنمو بشكل بطئ في سنوات التالية، و يرجع تحليل ذلك للوضع الاقتصادي العام للدول المطبقة لصيرفة الإسلامية . التي ترتكز اغلبها على قطاع النفط، لذا لقد تأثرت كل القطاعات الاقتصادية بما فيها المصارف الإسلامية، بشكل واضح وذلك بسبب تدهور أسعار النفط سنة 2014.

المطلب الثاني: توزيع الجغرافي لأصول الصيرفة الإسلامية:

1- توزيع الأصول الصيرفة الإسلامية حسب المناطق سنة2018 .

عرفت الصيرفة الإسلامية باختلاف الأقاليم و المناطق، لكن منذ أن ظهرت الصيرفة الإسلامية عرفت انتشار كبير في الدول المجلس التعاون الخليجي. حازت هذه المنطقة على اكبر حصة من الأصول الصيرفة الإسلامية ، تتبعها المناطق و الأقاليم الباقية كما هو موضح معنا في هذا الشكل :

الشكل الرقم (2): توزيع أصول الصيرفة الإسلامية حسب المناطق سنة2018.

(مليار دولار)

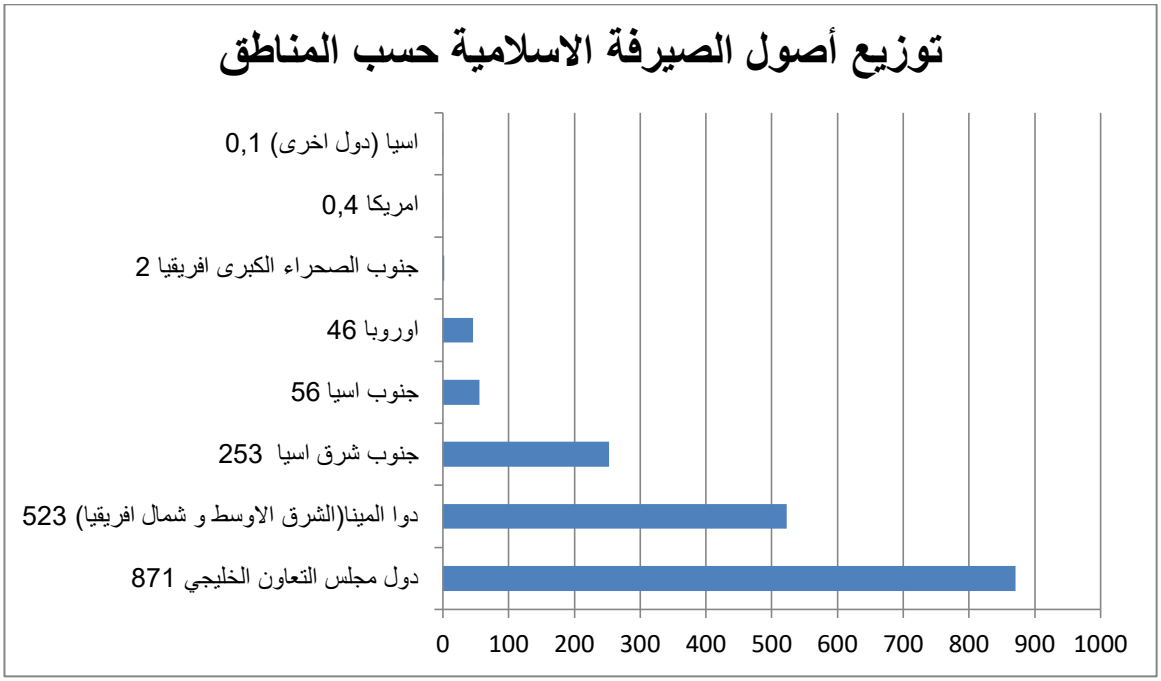

يتبن من خلال الشكل أن دول المجلس التعاون الخليجي تسيطر على أكبر حصة من الصيرفة الإسلامية ، حيث قدرت بـ 871 مليار دولار سنة 2018، تتبعها دول المينا 532 مليار دولار ، ثم دول جنوب شرق أسيا بـ 253 مليار دولار، ثم مناطق المتبقية بأقل حصة.

2- ترتيب العشر دول الأولي حسب أصول الصيرفة الإسلامية سنة2018:

إن أصول الصيرفة الإسلامية تتوزع كما وضحنا على العديد من الدول و الأقاليم الإسلامية و غير الإسلامية. تسيطر بعض الدول على أعلى نسبة من أصول على غيرها ، فان توضيح ترتيب العشر دول الأولى في العالم حسب أصول الصيرفة الإسلامية فيها سنة 2018.

شكل رقم (3): ترتيب العشر دول الأولي حسب أصول الصيرفة الإسلامية سنة2018.

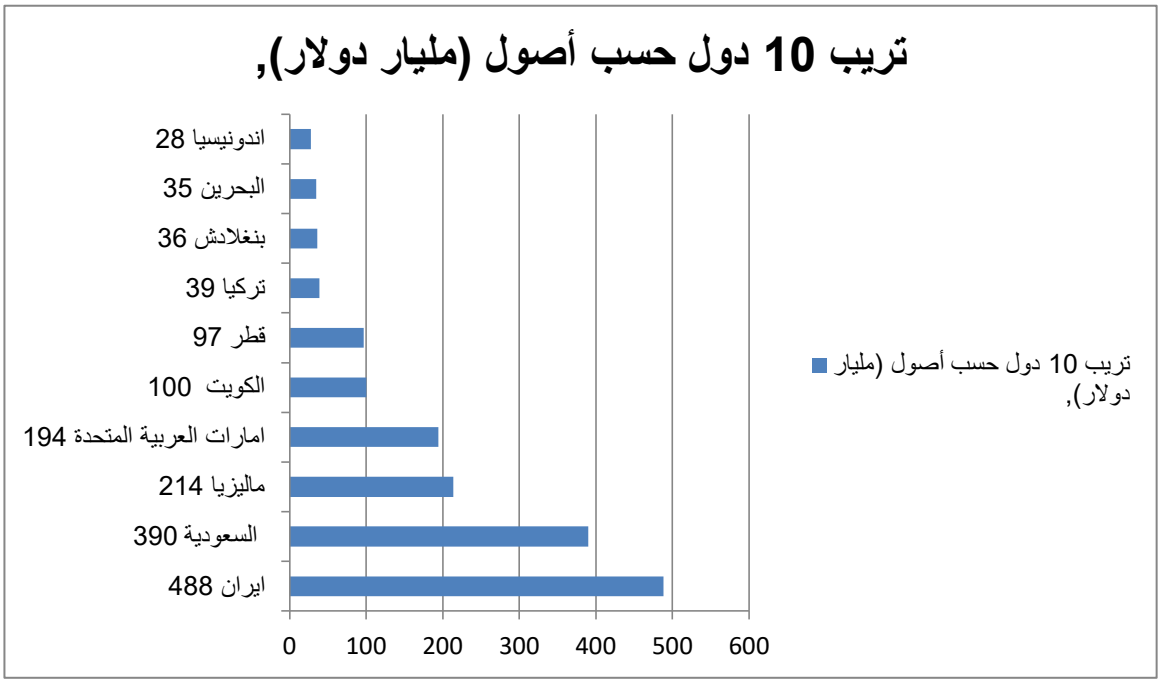

بعد توزيع أصول المصارف الإسلامية على مختلف الدول ، و جدنا أن العشر دول الأولى تحتل الصدارة هي : إيران ، المملكة العربية السعودية ، ماليزيا ، الإمارات العربية المتحدة، الكويت ، قطر ، تركيا ، بنغلادش ، البحرين ، اندونيسيا.

فنلاحظ إيران قد حافظت على مكانتها التاريخية كسوق اكبر للصيرفة الإسلامية ، حيث قدرت أصولها بإجمال ب 488 مليار دولار، تاليها المملكة العربية السعودية ب 390 مليار دولار، ثم ماليزيا ب 214 مليار دولار، ثم بعدها إمارات العربية المتحدة ب194 مليار دولار، الكويت ب 100 مليار دولار، ثم قطر ب 97 مليار دولار ، ثم تركيا ب 39 مليار دولار، ثم بنغلادش مليار دولار36، البحرين ب 35مليار دولار، اندونيسيا 28مليار دولار.

تعد كل من قطر، تركيا، بنغلادش ،اندونيسيا ، باكستان ، السودان ، البحرين ، الأردن ، سلطنة عمان ، مصر و بروناي من أكثر الأسواق في الصيرفة الإسلامية ، لما تسعى إليه من جهود لتطوير لتحسين قطاع المصارف الإسلامية.

3- حصة الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية لبعض الدول :

شكل (4): حصة الصيرفة الإسلامية إلي إجمالي الأصول المصرفية حسب الدول:

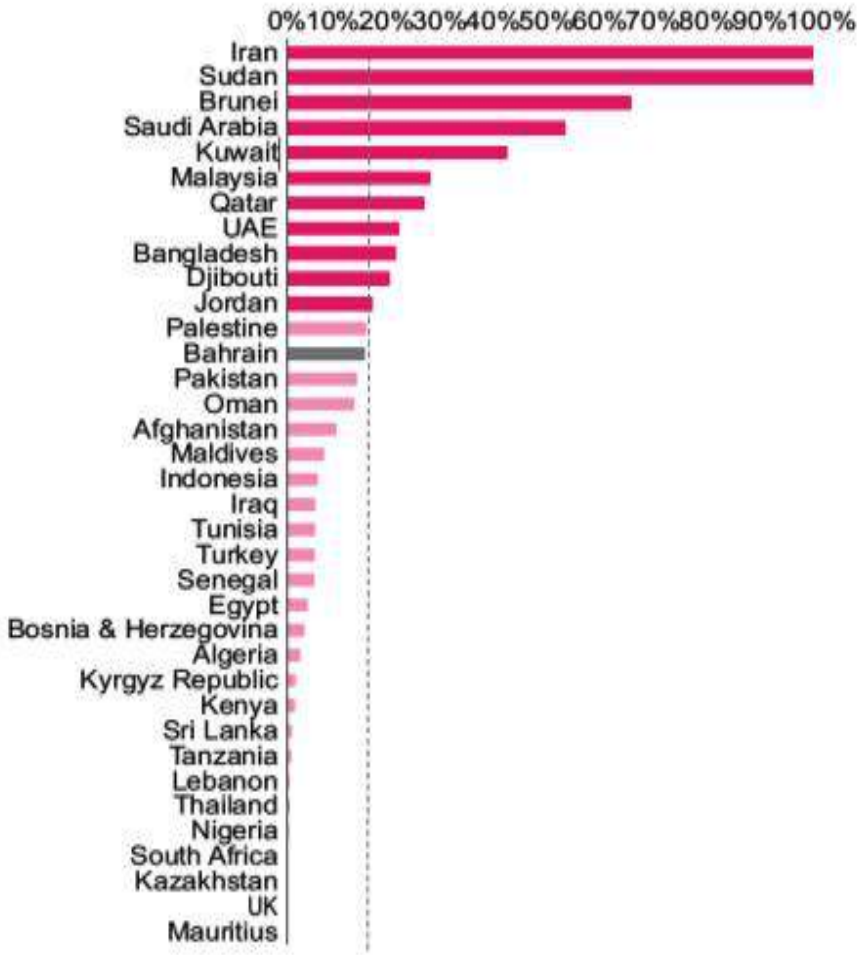

Source: Islamic Financial Services Industry, **Stability Report 2019, IFSB** (Islamic Financial Services Board), July 2019, Malaysia, p: 11.

لقد عرفت الصيرفة الإسلامية بين سنتي (2018/2017)، نمو بطئ ، إضافة إلى ذلك شهدت المصارف السلامية زيادة بطئيه من السوق المصرفية في دولة 19، في حين عرفت 7 بلدان ، نسبة ثابتة (إيران و السودان لديها 100% من حصص السوق). وقد عاشت العديد من الدول تراجع في حصة المصارف الإسلامية في

السوق المصرفية، 6 دول سنة 2017 ، إلى 11 دولة، سنة 2018، من بين هذه الدول قطر، تركيا ، مصر ، التي تعتبر ثلاثة أسواق مصرفية إسلامية رئيسية ، وهذا الانخفاض في حصة الصيرفة الإسلامية راجع إلى انخفاض أسعار الصرف الدولار الأمريكي و العملة المحلية ، في 11 بلد إضافة الظروف السياسية و اقتصادية آخري.[1]

يتضح لنا أيضا من الشكل أن الدول الممثلة لأصول الصيرفة الإسلامية فيها أكثر من نصف و هي أربعة دول من بينها ، إيران و السودان و التي شكلت أصول الصيرفة الإسلامية فيها 100% و المملكة العربية السعودية 51.5 % و بروناي 63.6 %.

خلاصة الفصل:

بعد عرض ما سبق معنا في هذا الفصل اتضح أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات حديثة بمقارنة التقليدية ، و برغم من هذا إلا أنها أثبتت مكانتها عبر انتشارها السريع في الدول العالم.

عملت المصارف الإسلامية و التقليدية جنبا إلى جنب غير أنها سبقتها بعدة الامتيازات ، من خلال تطبيق الأحكام الشرعية المتمثلة في تحريم الربا و منع الغرر و تحريم الميسر و كل كسب يأتي حرام ، المشاركة في تحميل المخاطر.

قد ذاع صيت هذه المصارف هذا ما أدى إلى اهتمام البالغ بها في ساحة المصارف العالمية ، أدى ذلك إلى تبنيها من خلال إنشاء مصارف إسلامية كاملة أو فتح فروع إسلامية

الفصل الثاني : الدراسات سابقة

مقدمة الفصل :

في هذه المرحلة سنتطرق للدراسات التي تناولت موضوع بحثنا سواء منها الوطنية أو العربية أو الأجنبية و التي اختلفت بين أبحاث جامعية و مقالات علمية , ثم توضيح مكانة دراستنا الحالية من هده الدراسة .

المبحث الاول : دراسات محلية واجنبية.

المطلب الاول: دراسات محلية.

المقالة الاولى:
مُحَمَّد لعناني، أسماءحوفاني ، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي(الجزائر) lanani-mohammed@univ-eloued.dz، جامعة أحمد دراية- أدرار(الجزائر)، asm.houfani@univ-adrar.dz ، تاريخ الإرسال: 2020/04/16، تاريخ القبول: 2020/06/02، تاريخ النشر 2020/06/30.

موضوع الدراسة	The extent of Islamic Banking Law commitment in Algeria to the Islamic Banking principals Analytical Study of Law N° 20-02 dated 20 Rajab 1441-15 March 2020. مدى التزام نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020م.
إشكالية الدراسة	ما مدى التزام نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020م ؟
الهدف من الدراسة	تسعى الدراسة ابتداء إلى بيان الحقيقة النظرية لجوانب العمل المصرفي الإسلامي ومبادئه ، ثم تحليل ومناقشة قانون الصيرفة الإسلامية الذي جاء به بنك الجزائر ، بمقتضى النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020م.وأخيرا النظر في مدى التزام قواعده بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي.
الطريقة المستخدمة	انتهجت الدراسة بشكل أساي المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته عرض المفاهيم النظرية لمختلف عناصرها، وللمناقشة والتحليل، كما اعتمد قاعدة المقارنة في التفريق بين النموذج المصرفي الإسلامي ونظيره التقليدي ، او المقارنة بين قانون الصيرفة الإسلامية الجديد رقم 20-02 وغيره من القوانين السابقة.
عينة الدراسة	دراسة تحليلية للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020م.

فترة الدراسة	تاريخ الإرسال: 2020/04/16، تاريخ القبول: 2020/06/02، تاريخ النشر 2020/06/30.

المقالة الثانية : خضر الطيب الأمين الشفيع : أ ستاذ المحاسبة الدشارك ،جامعة الامام الدهدي،(جمهورية السودان.) د.موسى عيسى مُحَّد بابكر: أستاذ المحاسبة الدشارك، كلية العلوم الإدارية ،جامعة غرب كردفان، (جمهورية السودان.) د.مُحَّد يوسف الشيخ نور الهادي: أ ستاذ ادارة الاعمال المساعد، جامعة الامام الدهري،(جمهورية السودان.) تاريخ القبول :2020 /04/ 25 ؛ تاريخ المراجعة : 15/04/2020،تاريخ الاستلام :2020/03/20	
موضوع الدراسة	أثر الصيرفة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف –دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمدينة كوستي –السودان –. The Impact of Electronic banking on the quality of the Accounting information in Bancs case Study of Branches of Banks Working in Kosti City-Sudan.
إشكالية الدراسة	ما أثر الصرفة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف ؟
الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة لتحقيق الآتي : 1. استعراض مفاهيم الصرفة الإلكترونية. 2. بيان مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية. 3. توضيح أثر تقدم الخدمات المصرفية الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية. 4. بيان أثر الصيرفة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف العاملة بمدينة كوستي – ولاية النيل الأبيض–جمهورية السودان.

الطريقة المستخدمة	تقوم الدراسة على المناهج التالية : - 1 ا لمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة . - 2 ا لمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات . - 3 ا لمنهج التحليلي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات - 4 ا لمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة.
عينة الدراسة	يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في فروع المصارف العاملة بمدينة كوستي ,أما عينة الدراسة فتتمثل في المحاسبين و المراجعين والإداريين بفروع الدراسة.
فترة الدراسة	ا لحدود المكانية : البنوك العاملة بمدينة كوستي-ولاية شمال كردفان- جمهورية السودان . حدود زمانية : 2020 م

المقالة الثالثة:

فراح خالدي،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – الجزائر –، samira.walid1@gmail.com.

امال مهاوة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر- ،amelm115@gmail.com.

تاريخ الإستلام:2020/10/31، تاريخ القبول:2020/12/19، تاريخ النشر:2020/12/31.

موضوع الدراسة	أثر عمليات الصيرفة الإلكترونية في ضمان جوذة الخدمات المصرفية دراسة إستطلاعية للآراء المسيرين في وكالات بنكية أم البواقي. The impact of electronic banking operations in ensuring the electronic banking services quality An exploratory study of the bank agency managers views in Oum El Bouaghi.
إشكالية الدراسة	ما أثر عمليات الصيرفة الإلكترونية في ضمان جودة الخدمات المصرفية دراسة استطلاعية للآراء المسيرين في وكالات بنكية أم البواقي؟
الهدف من الدراسة	-تبيان الخدامات المصرفية الإلكترونية المتوفرة في البنوك الجزائرية ، ومساهمتها في ضمان خدمات الجودة المصرفية

	-تحليل معوقات تبني التجارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية.
الطريقة المستخدمة	- المنهج التحليلي الوصفي. - الاستبيان :كأذاة لجمع المعلومات . - برنامج الحزمة الإحصائية spss.
عينة الدراسة	دراسة استطلاعية للآراء المسيرين في وكالات بنكية أم البواقي.
فترة الدراسة	تاريخ الإستلام:2020/10/31، تاريخ القبول:2020/12/19، تاريخ النشر:2020/12/31.

المقالة الرابعة: طالم زي الدين ،أستاذا مساعدا ، جامعة الجزائر 3، الجزائر. فارس فضيل، أستاذ تعليم العالي ،جامعة الجزائر 03، الجزائر. تاريخ الإستلام:2021/11/01، تاريخ القبول: 2021/11/04.	
موضوع الدراسة	آفاق التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية، في ضوء تبني بنك الجزائر للصيرفة الإسلامية. Prospects of Islamic finance in the Algerian market, in light of the adoption the Islamic banking by the Bank of Algeria.
إشكالية الدراسة	ما واقع التمويل الإسلامي في السوق الجزائري، وما آفاق تطوره في ظل الظروف والمستجدات الراهنة؟
الهدف من الدراسة	يهدف هذا البحث إلى رصد واقع التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية في الفترة 2016-2018 ، من خلال عرض مختلف الأرقام المرتبطة بهذا النشاط وإظهار مكانته فيه ، مع محاولة الوقوف على مجمل التحديات التي يوجهها واقتراح بعض سبل التنمية و التطلع إلى آفاق مستقبلية.

الطريقة المستخدمة	النهج التحليلي الوصفي المنهج التحليلي
عينة الدراسة	السوق الجزائرية في الفترة 2016-2018.
فترة الدراسة	السوق الجزائرية في الفترة 2016-2018

المقالة الخامسة :

ط. د فهيمة بوزار، باحثة دكتوراه مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارش – المدية (الجزائر)، bouzar.fahima@univ-medea.dz

تاريخ الإرسال:20 نوفمبر 2020 ،تاريخ القبول: 19مارس 2022، تاريخ النشر:30مارس 2022

موضوع الدراسة	الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر. The legislative and organizational framework for Islamic banking in Algeria.
إشكالية الدراسة	ما هو الإطار القانوني لنشاط الصيرفة الإسلامية؟
الهدف من الدراسة	دعوة المشرع لوضع تشريع متخصص للمصارف الإسلامية يوفر البيئة المناسبة لخصوصية عملها ، على تكون تعليمات الإشراف والمراقبة مختلفة على المصارف التجارية غير الإسلامية ، وتوجيه اهتمامات المصارف الإسلامية للولوج إلى عالم التقنيات المصرفية الحديثة بما لا يتعارض مع أحكام الشرعية المتبعة في تلك المصارف ، مع إنشاء نظام مراقبة متعارف عليه عالميا ضمانا لاستمرارها .
الطريقة المستخدمة	المنهج التحليلي الاستقرائي وذلك لشرح و التفسير و التعليق . تحليل استقراء النصوص القانونية .
	المصارف الجزائرية، المشرع الجزائري.

عينة الدراسة	
فترة الدراسة	الإطار التشريعي ف الجزائر مارس 2022

المقالة السادس:

داودي ميمونة طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران،.
mona.safia14@gmail.com

موضوع الدراسة	البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة(عرض تجربة ماليزيا والجزائر نموذجا). Traditional banks and Islamic banks comparative study Presenting the experience of Malaysia and Algeria as a (model.)
إشكالية الدراسة	فهل من الممكن أن يكون القطاع المصرفي الإسلامي هو البديل المؤهل عن القطاع المصرفي التقليدي ؟
الهدف من الدراسة	المصارف الإسلامية من أهم المواضيع ذات الأهمية البالغة وتكمن هذه الأخيرة في: -انتشار المصارف الإسلامية عبر مختلف دول العالم، حيث أصبح لذا طابع علمي جعل الباحثين والمفكرين يولون اهتماما بها خاصة وأنها أصبحت منافسا قويا للبنوك الربوية. -نجاح بعض الدول الإسلامية التي حولت بنوكها الربوية إلى بنوك إسلامية كباكستان والسودان.
الطريقة المستخدمة	من العروف أن لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص، وفي محاولة للإجابة على السؤال المطروح سابقا واختبار الفرضيات، ارتأينا أن يكون منهج دراستنا متعدد ومتنوع، يتمثل في المنهجين الوصفي والتحليلي،وتم انتهاج الوصفي لكونه ملائما لعرض الجوانب النظرية لكل من البنكين الإسلامي والتقليدي من حيث المفاهيم والمبادئ المكونة والمراحل التي مر كلا منهما، أما المنهج التحليلي من خلال تطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، التي

	اشتملت على دراسة واقع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ثم في الأخير استعملنا أسلوب التحليل المقارن لإبراز درجة استقراري البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.
عينة الدراسة	سيتم التركيز على العناصر التالية: المصارف الإسلامية، البنوك التقليدية، المقارنة ما بين البنكين.
فترة الدراسة	2008-2015م

المقالة السابعة

بن زكورة العونية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير،مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحث وابداع-الجزائر. mascara.dz-.dz.
Alouania.benzekoura@univ

تاريخ الإستلام:2020/08/06 ،تاريخ النشر :2021/01/22، تاريخ القبول:2020/09/18

موضوع الدراسة	التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -أفاق وتطلعات -. CONVERTING (TURNING) TO ISLAMIC HORIZONS AND -BANKING IN ALGERIA ASPIRATIONS.
إشكالية الدراسة	ما هي تحديات تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟
الهدف من الدراسة	-التعرف على منظور تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي. -أهمية تبني صيغ التمويل الإسلامي من أجل المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء. -سبل تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية. -الإشارة إلى قدرة صيغ التمويل الإسلامي في الاستجابة لتطلعات التنمية. -معرفة جهود النظام المصرفي الجزائري في تبني الصيرفة الإسلامية.

الطريقة المستخدمة	تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أدبيات الدراسة، زيادة لمختلف القوانين المرتبطة بدراسة حالة الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية(بقوانين اعتمادها وكذا قوانين تبني النوافذ الإسلامية).
عينة الدراسة	الصيرفة الإسلامية ، البنوك السلامية، التوافد الإسلامية ،التحول للصيرفة الإسلامية، تجربة النظام المصرفي الجزائري .
فترة الدراسة	2019-2008

المقالة التامنة: د. عدنان محيريق، جامعة الوادي،adnanemehieig@gmail.com.	
موضوع الدراسة	التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة للحالة الجزائر. The shift towards Islamic banking with reference to the case of Algeria.
إشكالية الدراسة	ماهي الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتحول نحو الصيرفة الإسلامية؟
الهدف من الدراسة	في هذه الورقة البحثية نستعرض لمختلف المفاهيم و المداخل والمتطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وكذا استعراض لمختلف المزايا والعيوب والحجج المؤيدة والمعارضة لأهم هذه المداخل، مع التطرق إلى التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية.
الطريقة المستخدمة	المنهج الوصفي التحليلي المنهج التحليلي الاستقرائي
عينة الدراسة	النوافذ الإسلامية ،الفروع الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية ،المصارف الإسلامية.
فترة الدراسة	الجزائر ، البنوك الإسلامية الجزائرية الفترة 2008

المقالة التاسعة:

فطيمة عليش، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، fatialliche2016@gmail.com .

يوسف بوعيشاوي، جامعة البويرة (الجزائر aichaoui.youcef91@gmail.com. (.Bou

تاريخ الإستلام:2020/07/10، تاريخ القبول :2020/07/25، تاريخ النشر: 2020/07/15.

موضوع الدراسة	الصيرفة الاسلامية في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2010 – 2019. Islamic Banking in the Egyptian banking sector during the period 2010-2019.
إشكالية الدراسة	ما هو واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في مصر، وما هو دورها في تفعيل نشا ط القطاع المصرفي المصري؟ وما هي التحديات التي تعرقل انتشار هذه المصارف في مصر؟
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الصيرفة الإسلامية من مختلف جوانبها من حيث: المفهوم وخلفية التأسيس، وإبراز الدور الكبير والفعّال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة، وأنها تشكل إضافة نوعية للقطاع المصرفي بصفة عامة، والنظام المصرفي المصري بصفة خاصة، وجاءت هذه الدراسة لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة المصرفية في مصر .
الطريقة المستخدمة	من أجل معالجة موضوع البحث من جوانبه المختلفة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية على البحوث النظرية لبناء الإطار النظري للدراسة، كما اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات وتحليلها خلال الفترة المدروسة.
عينة الدراسة	الصيرفة الإسلامية، القطاع المصرفي المصري، النظام المصري.
فترة الدراسة	القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2010 – 2019

المقالة العاشرة:
د.رابحي بو عبد الله،جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت الجزائر gmail.com @ . rabhi70
تاريخ الإستلام:2020/05/02،تاريخ القبول: 2020/05/25، تاريخ النشر: 2021/06/05.

موضوع الدراسة	دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليذية إلى الصيرفة الإسلامية. Etude d'expérience de la Banque commerciale nationale saoudienne Dans le domaine du passage de l'activité bancaire traditionnelle à l'activité bancaire islamique.
إشكالية الدراسة	ما مدى تكيف البنك الأهلي التجاري السعودي مع ظاهرة التحول نحو الصيرفة الإسلامية؟
الهذف من الدراسة	تقييم وتحليل وتحليل لظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ، وتحديدا على مستوى ماقدمته التجربية السعودية في هذا المجال وعلى وجه الخصوص ما تعلق بالبنك الأهلي التجاري السعوذي.
الطريقة المستخدمة	المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الإعتماد على المراجع والمصادر العلمية التي تناولت موضوع الدراسة وتحليل المعطيات.
عينة الدراسة	المصرفية الإسلامية ،البنوك التقليذية، صناديق الإستثمار، ظاهرة التحول.
فترة الدراسة	الفترة من 2000إلى الفترة 2004.

المقالة الحادية عشرة:

عباس خديجة، مخبر (MQEMADD)، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، H.abbas@univ-djelfa.dz.
قشا إسماعيل، مخبر (MQEMADD)، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، s.kacham@univ-djelfa.dz.

تاريخ الإرسال: 2021/04/29، تاريخ القبول: 2021/07/31.

موضوع الدراسة	دراسة تحليلية لدور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي البنك الرجحي الإسلامي السعودي نموذجا-خلال الفترة(2009-2019).
إشكالية الدراسة	ما مدى مساهمة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الصرف الراجحي الإسلامي السعودي خلال الفترة (2009-2019)؟
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة إلى التعرف على المصارف الإسلامية وصيغ تمويلها والدور التي تلعبه في الاستقرار المالي من خلال تطور الأنشطة الرئيسية للمصرف الراجحي السعودي الذي يعكس الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة.
الطريقة المستخدمة	المنهج الوصفي التحليلي : الوصفي من خلال وصف المفاهيم العامة للمصاريف الإسلامية ،والاستقرار المالي، والتحليلي من خلال الاعتماد على بعض الإحصائيات وتحليل أدائها وتقريب الصورة لتجربة المصرف الراجحي السعودي.
عينة الدراسة	الصيرفة الإسلامية، الاستقرار المالي، مؤشرات الاستقرار
فترة الدراسة	الفترة من 2009-2019

المقالة الثانية عشرة:

بوحيضر رقية، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية، جامعة جيجل، (الجزائر)، bouhider.roukia@univ-jijel.dz.

تاريخ الإرسال: 2020/05/16،تاريخ القبول:2021/10/31،تاريخ النشر:ديسمبر 2021.

موضوع الدراسة	دراسة تحليلية للنظام 20-2 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية. An Analytical Study Of The 20-02 Regulation Of Islamic Windows In Algeria And Their Development Factors In Light Of Malaysian Experience.
إشكالية الدراسة	هل إصدار النظام 20 - 02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر كفيل بتطويرها على ضوء تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا؟
الهدف من الدراسة	-واقع النوافذ الإسلامية في ماليزيا وأهم عوامل نجاحها -أهم الضوابط والشروط التي جاء بها النظام 20- 02 فيما يخص الصيرفة الإسلامية - تقييم النظام 20- 02 على ضوء تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا
الطريقة المستخدمة	المنهج الوصفي المنهج التحليلي
عينة الدراسة	شبابيك الصيرفة الإسلامية، الجزائر، ماليزيا
فترة الدراسة	الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى غاية سنة 2019.

المقالة الثالثة عشرة:

عزوز أحمد، جامعة البويرة (الجزائر)، a.azzouz@univ-bouira.dz

تاريخ الإرسال:2021/12/13، تاريخ القبول :17 /2022/01.

موضوع الدراسة	دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية. Analytical study of Islamic banking windows with

	traditional banks in some Arab countries.
إشكالية الدراسة	ماهي أساليب وطرق تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافد أو شبابيك بالبنوك التقليدية على ضوء بعض التجارب الدول العربية الرائدة في هذا في هذا المجال؟
الهدف من الدراسة	-الاستفادة من بعض تجارب الدول العربية الإسلامية في عملية فتح نوافد الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. -تلبية رغبة شريحة مهمة في المجتمع الجزائري لإيجاد مؤسسات مصرفية ومالية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية. -تساهم عملية توسيع الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح النوافذ الإسلامية في جدب المزيد من رؤوس الاموال المحلية والأجنبية لحل مشكل السيولة وإنعاش الاقتصاد الوطني.
الطريقة المستخدمة	منهج تحليلي وصفي منهج استقرائي
عينة الدراسة	تمويل إسلامي، نوافد الصيرفة الإسلامية، دول العربية.
فترة الدراسة	الفترة من 2012-2019

المقالة الرابعة عشرة:
آسيا سعدان، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر، saadane.assia@univ-guelma.dz
سعاد شعابنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر chaabnia.souad@univ- guelma.dz
مراد صاولي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر، saouli.mourad@univ-guelma.dz
تاريخ الإستلام:2019/08/16،تالريخ القبول:2019/11/22،تاريخ النشر:2019/12/19.

موضوع الدراسة	دراسة تحليلية لواقع المقومات القانونية للصيرفة الالكترونية في الجزائر. An analytical study of the reality of legal components of electronic banking in Algeria.
إشكالية الدراسة	ما هي المقومات القانونية التي اعتمدتها الجزائر لتبني الصيرفة الإلكترونية؟
الهدف من الدراسة	معالجته لموضوع جد حساس وهو الصيرفة الإلكترونية التي باتت تشكل استراتيجية تتبعها البنوك لزيادة قدرتها التنافسية ومواكبة التطورات الحاصلة على مستوى المبادلات الاقتصادية وما تفرضه من تغييرات والتي تأتي في مقدمتها التجارة الإلكترونية وما تطلبه من وسائل دفع إلكترونية على الأنظمة البنكية توفيرها، ناهيك عن أهميته بالنسبة للج ا زئر باعتبار أن دمج الصيرفة الإلكترونية يعد الأداة التي يمكن أن تخرج النظام البنكي الج زائري من بوتقة العمل البنكي التقليدي التي سيطرت عليه لفترة طويلة والتي تتطلب بدورها توفير القاعدة القانونية التي يرتكز عليها هذا النشاط. كما ويهدف لتسليط الضوء على الدور الذي لعبته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عصرنة النظام البنك الجزائري، وذلك من خلال تقييم مدى توافر المقومات الأساسية الداعمة للعمل البنكي الإلكتروني في الجزائر لاسيما ما يتعلق منها بالمقومات القانونية.
الطريقة المستخدمة	المنهج التحليلي الوصفي
عينة الدراسة	الصيرفة الإلكترونية، أدوات الدفع الإلكتروني، المقومات القانونية في الجزائر.
فترة الدراسة	2017-2007

المقالة الخامسة عشرة: حليمة بن مشيش، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1/ الجزائر. تاريخ الإستلام: 2019/07/30، تاريخ المراجعة:2019/07/28، تاريخ القبول:2020/01/50.	
موضوع الدراسة	دور المصاريف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020. The role of Islamic banks in achieving economic development within the Malaysian vision 2020.
إشكالية الدراسة	ماهي العلاقة بين الصيرفة الإسلامية و التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020؟
الهدف من الدراسة	هدف هذه الورقة البحثية لعرض رؤية ماليزيا 2020،التي تلخص طموحها في بناء قاعدة صناعية، وتحسين ظروف المعيشة مع إبراز دور الصيرفة الإسلامية في دعم تحقيق هذه الرؤية وذلك بدراسة أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الصيرفة الإسلامية.
الطريقة المستخدمة	المنهج الوصفي التحليلي.
عينة الدراسة	مصارف إسلامية وتنمية اقتصادية في ماليزيا
فترة الدراسة	الإطار المكاني: ماليزيا الإطار الزماني:2020

المقالة السادسة عشرة:
د. فرج الله أحلام،LPIEEM، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 1 ، الجزائر،ahlem.ferdjallah@univ-setif.dz
د. حمادي مراد،،LPIEEM كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 1 ، الجزائر،

mourad.hamadi@univ-setif.dz
تاريخ الإستلام:2020/12/10، تاريخ القبول:2021/02/24.

موضوع الدراسة	دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018 – 2020. A Study of the Reality and Prospects for Developing Islamic Banking in Algeria, According to Banking Reforms 2018-2020.
إشكالية الدراسة	هل ستتمكن عملية السماح بفتح النوافذ المصرفية الإسلامية وفق الإصلاحات المصرفية 2018 – 2020 من تلبية المتطلبات الاقتصادية وتطوير الصيرفة الاسلامية في السوق الجزائرية؟
الهدف من الدراسة	-يتمثل الهدف العام للدراسة في إبراز الدور التنموي والتمويلي الكبير من إشراك البنوك التجارية الجزائرية. -في مُعاملات المصارف الإسلاميَّة كمدخل لتطوير العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال نوافذ إسلامية من أجل تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري للرفع من كفاءته وذلك من خلال: -التعرف على واقع الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية في الجزائر ومحاولة تقييم أداء بنكي البركة والسلام. -محاولة تحليل واقع الإصلاحات المصرفية في الجزائر المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية. -الوقوف على الدور المحوري للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية في تحقيق التنمية بكل ابعادها، وتسليط الضوء على النجاحات التي حققتها الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية. -إبراز أهمية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة أولى للتحول للمصرفية الإسلامية.
الطريقة المستخدمة	المنهج التحليلي الوصفي المنهج الاستقرائي
	المجتمع هو الجزائر والعينات هيا : مصارف إسلامية، اصلاحات مصرفية، نوافذ إسلامية، شبابيك اسلامية، منتجات إسلامية.

عينة الدراسة	
فترة الدراسة	الإطار المكاني الجزائر: الإطار الزماني: 2018-2020.

المقالة السابعة عشرة: عزوز أحمد،Azouz Ahmed، جامعة البويرة، الجزائر، a.azzouz@univ-bouira.dz تاريخ الإستلام:2022/01/06، تاريخ القبول: 2022/03/17، تاريخ النشر: 2022/03/31.	
موضوع الدراسة	شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية المالية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر. Islamic banking windows in traditional banks as a mechanism to activate Islamic banking in Algeria.
إشكالية الدراسة	كيف يمكن وضع آليات لتطوير خيار اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري في ظل ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية؟
الهدف من الدراسة	الاستجابة لصناع القرار في الجزائر للجوء إلى الصيرفة الإسلامية لحل مشكلة السيولة وإنعاش الاقتصاد الوطني ، عن طريق تعزيز قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على استقطاب موارد مالية إضافية من خلال جذب المزيد رؤوس الاموال المكتنزة ، وتلبية رغبة شريحة مهكة في المجتمع الجزائري .
الطريقة المستخدمة	المنهج التحليلي الوصفي المنهج الاستقرائي
عينة الدراسة	المجتمع الجزائر العينة هي: شباك الصيرفة الإسلامية ،استقطاب الموارد المالية، نظام مصرفي جديد، تصنيف JEL،G21؛ G24، صناع القرار.
فترة الدراسة	الإطار المكاني :الجزائر الإطار الزماني:2016-2020.

المقالة الثامنة عشرة:

ط د. رحماني أحمد،جامعة تلمسان، rahmanikarime93@hotmail.com

د. مولاي الطاهر، جامعة سعيدة، Djebbourimed807@gmail.com

موضوع الدراسة	كفاءة الصيرفة الإسلامية في الدول العربية دراسة تطبيقية مقارنة لخمسة عشر قطاع مصرفي عربي لسنة2016 . The Efficiency of Islamic Banking in the Arab Countries: A Comparative Applied Study of Fifteen Arab Banking Sectors for 2016
إشكالية الدراسة	ما هو مستوى كفاءة الصرفية الإسلامية في الدول العربية؟
الهدف من الدراسة	يهدف هذا البحث إلى تقييم كفاءة الصيرفة الإسلامية على مستوى الدول العربية منفردة و مجتمعة، لمعرفة أي الدول تتفوق في هذا المجال الذي صار يشكل استراتيجية تفكر كل دول العالم باللجوء إليها للتصدي لمختلف الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها القطاعات المصرفية بسبب الأزمات، كما تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح التحسينات الممكنة على كفاءتها من خلال حثها على التقليل من الهدر في موارد الصيرفة الإسلامية و رفع إنتاجها إلى المستويات القصوى.
الطريقة المستخدمة	يشمل جانبين أساسيين: -الجانب النظري: يتضمن دراسة وصفية تبرز مفهوم المصطلحات الأساسية للموضوع، متمثلة في البنوك الإسلامية و الكفاءة المصرفية. الجانب التطبيقي: تم الاستعانة بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة، لأنها تسمح بتقييم مستويات الكفاءة الحجمية التي تدل على مستوى التوفيق بين الموارد و النواتج و قدرة القطاعات على استغلال كل حجمها لتعظيم مخرجاتها، و الكفاءة التقنية ا التي توحي بمستوى التوليف بين المدخلات و المخرجات، كما يسمح هذا النموذج باقتراح التحسينات الممكنة على موارد و نواتج القطاعات الأقل كفاءة بناء على نظيرتها التي تحقق مستويات أفضل من الكفاءة.

عينة الدراسة	يتمثل مجتمع الدراسة في خمسة عشر دولة عربية خلال 2016 ، سواء تلك التي يتضمن قطاعها المصرفي على عدد كبير من البنوك الإسلامية على غرار السودان و البحرين و العراق، أو تلك التي لا يحتوي قطاعاتها سوى على عدد قليل منها مثل الجزائر و المغرب و سلطنة عمان. تم قياس كفاءة البنوك باستخدام أسلوب التحليل التطويقي) DEA (للبيانات وفقا لنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة) BCC (بالتوجه المدخلي تحت فرضية أن البنوك يمكنها التحكم أكثر ببيئتها الداخلية)المدخلات(لتحسين كفاءتها، ، و يعطى الشكل الرياضي ذا التوجه المدخلي) BCC-I (على الشكل التالي:) Svend Rasmussen, 2011, p59).
فترة الدراسة	الإطار المكاني : 15 دولة عربية . الإطار الزماني: الفترة 2016.

المقالة الثامنة عشرة

غالية بوزنيط، جامعة الجزائر 03، ghaliya.bouzenit@gmail.com
مُحَّد طويطو، جامعة الجزائر 03، touitou.mohammed@univ-alger3.dz

تاريخ التسليم: 2020/01/10،تاريخ المراجعة :2020/09/11، تاريخ القبول: 2020/12/05.

موضوع الدراسة	نحو إطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: التجربة الماليزية نموذجا. Towards an efficient regulatory framework to promote the Islamic Banks in Algeria: Malaysian experience as a model.
إشكالية الدراسة	إلى أي مدى يعتبر توفير الإطار القانوني الملائم مهما في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة الى تبيان الدور الأساسي للبيئة القانونية (الإطار القانوني والتنظيمي) في تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال استع ا رض التجربة الماليزية والترسانة القانونية التي كان لها الفضل في أن تصبح ماليزيا رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وكيف كانت هذه البيئة القانونية العائق الرئيسي لنشاطها في الجزائر.
الطريقة المستخدمة	المنهج الوصفي التحليلي المنهج الاستقرائي
عينة الدراسة	المجتمع: الجزائر ، ماليزيا العينات: المصارف الإسلامية، الإطار القانوني، التجربة الماليزية.
فترة الدراسة	الإطار الزماني: 2013

المقالة التاسعة عشرة:

سوسن زيرق ، جامعة سكيكدة- الجزائر، sawsenzirek5@gmail.com
سارة علالي، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2-الجزائر، allali_sara@yahoo.fr

Reçoive: 01/03/2019 /Accepte: 01/04/2019/ Publisher: 15/06/2019

موضوع الدراسة	واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة ميدانية-. Reality of Islamic Banking in Algeria- Field study.
إشكالية الدراسة	ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
الهدف من الدراسة	-التعرف على التجربة الجزائرية في مجال الصناعة الصيرفة الإسلامية، من خلال دراسة واقع ممارستها وتطبيقها في الجزائر ،الطلب عليها ومختلف العوائق والتحديات التي تواجهها ، وذلك كنتيجة لازدهار التي تعرفه الصناعة على مستوى العالم، سوآءا في الدول العربية والإسلامية أو في الدول الغربية مهد البنوك التقليدية ، والحلول كثيرة

	ومتنوعة التي تقترحها في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية والعالمية المتكررة.
الطريقة المستخدمة	المنهج الوصفي التحليلي الاستبيان كأذاة لجمع المعلومات.
عينة الدراسة	المجتمع: الجزائر العينات: بنك البركة دراسة ميدانية.
فترة الدراسة	الإطار المكاني : الجزائر، بنك البركة. الإطار الزماني: 2019.

المقالة العشرون:

ط.د. ملاك سلوى، MELAK SALOUA،جامعة مُحَّد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،Saloua.melak@univ-bba.dz

ط.د. زايد ر ابح ، ZAID RABAH ،جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، rabeh.zaid@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام : 2020/08/20، تاريخ القبول:2020/12/29.

موضوع الدراسة	و اقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19. Application Islamic banking system in Algeria in During the Covid 19 Pandemic.
إشكالية الدراسة	كيف يمكن لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل خاص من التخفيف من آثار جائحة كورونا كوفيد 19 ؟ وهل المنتجات المالية الواردة في نظام 20 - 02 ستساهم في تقديم حلول للأزمة الاقتصادية؟ وماهي مجالات تطبيقها؟ وما هو الدور الذي تلعبه في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل جائحة كورونا؟

الهدف من الدراسة	-توضيح تداعيات جائحة كورونا على الصعيد العام . -توضيح دور الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأزمات في ظل جائحة كورونا. - دراسة مجاعات تطبيق كل صيغة من الصيغ الواردة في النظام 20 -02 . -تحديد مساهمة الصيغ الإسلامية في دعم مختلف القطاعات. -تحديد البدائل التي تقدمها كل صيغة في ظل جائحة كورونا وأزمة انهيار أسعار النفط.
الطريقة المستخدمة	سنعتمد في دراستنا فى المنهج الوصفي والتحليلي نظرا لحداثة الموضوع وعدم توفر بيانات واضحة لإجراء الدراسة كما أن الدراسة تغطي فترة قصيرة من بداية الجائحة جانفي 2020 لحد كتابة هداته السطر.
عينة الدراسة	المجتمع: الجزائر العينات: جائحة الكرونا في الجزائر دراسة ميدانية
فترة الدراسة	الإطار المكاني : جائحة كورونا الإطار الزماني: 2019-2020.

المقالة الواحد والعشرون:

خليفة أسيا، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة-، الجزائر، khelifaassiabrakni@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/24، تاريخ القبول: 2021/05/23، تاريخ النشر:2021/06/08.

موضوع الدراسة	متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري -دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي-. The requirements for the avancement of the Algerian banking sector -a comparative study with the Malaysian -banking sector.
إشكالية الدراسة	كيف يمكن للمنظومة البنكية الجزائرية أن تحسن من ادائها و ترتقي لمستوى البنوك العالمية من خلال الاستفادة من التجربة الماليزية؟

الهدف من الدراسة	يكمن سر نجاح التنمية البنكية الماليزية في انتهاجها لمبدأ القطاع البنكي المزدوج تقليدي و إسلامي بالإضافة لوجود عوامل أخرى مكملة لهذا المبدأ نذكر منها العدالة الاجتماعية ، تنمية المورد البشري، استقرار النظام المالي و تطويرا، تقدير جهود القطاع الخاص و تطوير التكنولوجيا ، التطوير والبحث، توظيف المهارات وتطويرها والاحتفاظ البنية الاقتصادية التحتية خصوصا الشبكات اللوجستية و الإعلامية ، كما استخلصنا أيضا أن الجزائر تعاني من التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النشاط المالي بصفة عامة و القطاع البنكي بصفة خاصة، كون أن التدخل الحكومي الكبير في أعمال البنوك خاصة العمومية يؤدي إلى إضعاف دور هذه الأخيرة التنافسية، و اختلاط الأهداف المالية و الاقتصادية لهذه البنوك في الوساطة المالية بالإضافة إلى إضعاف قدر بأهداف سياسية واجتماعية حتى يتم تفعيل دور البنوك الجزائرية و استعادة دورها كوسيط مالي يهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم الأرباح.
الطريقة المستخدمة	المنهج الوصفي التحليلي المنهج الاستقرائي
عينة الدراسة	المجتمع: الجزائر ، ماليزيا العينات: دراسة ميدانية للبنك ، النظام البنكي الماليزي ، القطاع البنكي الجزائري ، التحديات ، متطلبات نجاح البنوك.
فترة الدراسة	الإطار الزماني: 2019 الإطار المكاني : البنك الماليزي ، البنك الجزائري.

المطلب الثاني :الدراسات الاجنبية.

المقالة الأولى: نعيم حنك، طالب دكتوراه، قسم الشريعة والمناجمنت، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا،سنة2018،ص130-ص140.	
موضوع الدراسة	أثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية بماليزيا
إشكالية الدراسة	-ما أثر غياب تشريع قانوني خاص بالصيرفة الإسلامية على نموها وازدهار نشاطها؟ - ما دور الإطار التشريعي على تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا؟
الهذف من الدراسة	يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الإطار التشريعي وأهمية وجوده في تطور النظام الصرفي الإسلامي واستقلاله عن قوانين المالية التقليدية، كما يهدف إلى التعريف بالإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا ودوره في تطورها.
الطريقة المستخدمة	قد اعتمد الباحث في بحثه هذا المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي الوصفي، وذلك لتحليل النصوص والمواد القانونية التي تحكم الصيرفة الإسلامية بماليزيا، وإبراز مميزاتها، واستنباط الأثر الذي تركته على أدائها العام.
عينة الدراسة	للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث اعتمد الباحث على التقارير الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي، والنصوص التشريعية المنشورة في المجلة الرسمية إلى جانب التقارير التي تصدربا الهيئة الشرعية للبنك نفسه، وذلك بتحليل تلك النصوص القانونية، وكيف كانت دافعًا قويًّا في نمو الصيرفة الإسلامية الماليزية .
فترة الدراسة	أ ما حدود البحث الذي بين أيدينا فسيكوف في الصيرفة الإسلامية داخل ماليزيا، والبنوك التي تنشط تحت رقابة البنك الوطني الماليزي، ونخص بالدراسة الجانب التشريعي المنظم لهذه الصناعة منذ قيام أول بنك إسلامي بماليزيا إلى آخر تقرير صادر عن البنك المركزي الماليزي في بداية سنة2018 م

المقالة الثانية:

;Institute of Islamic Banking and Finance, ،
Rusni Hassanhrusni@gmail.com, hrusni@iium.edu.my IIUM
Mohamed Benaicha Institute of Islamic Banking and Finance
, IIUMmohamed.benaicha@hotmail.com

International Journal of Al-Truth In Islamic Wealth And Finance, Vol. 2 No. 3 (2021) 1-39

موضوع الدراسة	تقييم مبدأ المخاطرة والكسب في المالية الإسلامية وتطبيقه في منتجات التمويل في الصيرفة الإسلامية في ماليزيا. Evaluating the Principle of Risk and Reward in Islamic Finance and Its Application to Islamic Banking Financing Products in Malaysia.
إشكالية الدراسة	يعالج هذا البحث مشكلة غياب دراسة مخصوصة بمبدأ المخاطرة والكسب تتناول جوانبها النظرية والعلمية ؟
الهدف من الدراسة	يهدف البحث إلى محاولة تحديد مبدأ ضوابط المخاطرة والكسب ، ويهدف إلى التمثيل الى كيفية تنزيل هذه الضوابط على أحد منتجات التمويل في ماليزيا في قطاع الصيرفة الإسلامية .
الطريقة المستخدمة	يعتمد الباحثان منهجا تحليليا وصفيا استقرائيا لإحصاء الضوابط النظرية ، وتقييمها، وتطبيقها على ممارسات قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا .
عينة الدراسة	دراسة حالة البنوك المركزي في ماليزيا
فترة الدراسة	International Journal of Al-Truth In Islamic Wealth And Finance, Vol. 2 No. 3 (2021) 1-39

المقالة الثالثة:

د. وائل مُحَمَّد جبريل،جامعة عمر المختار (ليبيا)،wael.gabrel@omu.edu.ly

تاريخ التسليم: 2018/09/17، تاريخ المراجعة:2018/10/15، تاريخ القبول: 2018/10/27.

موضوع الدراسة	واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية بالمنطقة الشرقية في ليبيا. The reality of the social responsibility practice in the Islamic banking branches for Al Jumhouria Bank at eastern region in Libya.
إشكالية الدراسة	–ما مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية في المنطقة الشرقية في ليبيا من خلال الأبعاد التالية : (المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين ، المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع ، المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة) ؟ –هل هناك فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات المبحوثين حول ممارسة المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية محل الدراسة تعزى الى المتغيرات الديموغرافية الآتية: (النوع ، العمر، المستوى التعليمي ، مدة الخدمة) ؟
الهدف من الدراسة	–الوقوف على مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية المنطقة الشرقية في ليبيا من خلال الأبعاد التالية : (المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين ، المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع ، المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة) . – تبيان عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية لاستجابات المبحوثين حول ممارسة المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية محل الدراسة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية الآتية: (النوع ، العمر، المستوى التعليمي ، مدة الخدمة). – تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن ترفع من سوية ممارسة المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية قيد الدراسة.

الطريقة المستخدمة	-انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها . - الإستبيان.
عينة الدراسة	-مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في جمع العاملين بفروع الصيرفة الاسلامية لمصرف الجمهورية بالمنطقة الشرقية في ليبيا والذي بلغ قوامه ب (39) عاملاً، وتشكل الفروع محل الدراسة ما نسبته 20 % من فروع الصيرفة الاسلامية لمصرف الجمهورية في ليبيا نظرا للتشابه الكبير بين خصائص فروع الصيرفة الاسلامية لمصرف الجمهورية في ليبيا من حيث الأوضاع الإدارية والمالية، ولتشابه العمل في جميع تلك الفروع ، إضافة إلى تعددها وانتشار رقعتها الجغرافية ، وحيث إنه من الصعوبة بمكان أن يتم تطبيق الدراسة الميدانية على جميع هذه المصارف لما يتطلب ذلك من وقت طويل وجهد كبير، لذلك أرى الباحث أن تجرى هذه الدراسة على فروع الصيرفة الاسلامية لمصرف الجمهورية في المنطقة الشرقية ، كذلك تم التركيز على فروع الصيرفة الاسلامية لمصرف الجمهورية باعتبارها الاولى من حيث النشأة، علاوة على أهمية الدور الذي تؤديه هذه الفروع في دعم وتطوير الاقتصاد الليبي من ناحية ، وما يتميز به مصرف الجمهورية من حجم كبير نسبيا ، والذي له فترة كبيرة في مزاولة العمل المصرفي وانتشار خدماته من ناحية أخرى، الأمر الذي قد يؤثر في ممارسة المسؤولية الاجتماعية له، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدر سة، عليه قام الباحث بدراسته بالكامل ، لضمان نتائج أقرب للواقع وأكثر قابلية للتعميم . -فرع الصيرفة الاسلامية في درنة: 14العامل. -فرع الصيرفة الاسلامية المختار في بنغازي: 25عامل.
فترة الدراسة	-الحدود الموضوعية: ركزت هذه الدراسة في جانبها الموضوعي على دراسة ممارسة المسؤولية الاجتماعية بفروع الصيرفة الإسلامية قيد الدراسة من خلال الأبعاد التالية: (المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة) . -الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على العاملين بفروع الصيرفة الإسلامية

	لمصرف الجمهورية بالمنطقة الشرقية في ليبيا ؛ كما أن هذه الدراسة لا تهدف إلى المقارنة بين فروع الصيرفة الاسلامية محل الدراسة . -الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي خريف 2018/2017.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه من 25 مقالة سابقة منقسمة إلى:

- ✓ مقالات أجنبة
- ✓ مقالات وطنية
- ✓ مقالات عربية

لاحظنا أن كل الدراسات تطرقت إلى معالجة موضوع دراسة مقارنة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وماليزيا ، وكانت كل دراسة تختلف في طريقة معالجتها للموضوع ، و لكن كانت كل الاتجاهات في سياق دراستنا الحالية ، مما سهل علينا مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة الأخرى .

- ✓ من خلال تجربة ماليزيا نجد أن التمويل الإسلامي لقي دعما سياسيا وحكوميا مند بداية انطلاقه، حيث أهم العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية في المزاوجة بين النظامين المصرفيين (الإسلامي، التقليدي) وضع الأطر القانونية والرقابية الداعمة له خاص قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 ، حيث كانت مسيرة تنمية الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بخطى تدريجية ومضمونة.
- ✓ عدم اكتمال البيئة القانونية (الإطار القانوني/ التنظيمي) للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من أهم العقبات التي تعتريه في الجزائر رغم قدرة البيئة الاقتصادية على استيعاب بنكين إسلاميين عملا على خلق آليات وأوعية لجذب المدخرات، وتمكنا بذلك من تلبية حاجيات المواطنين حتى وهما في ظل نظام قانوني كل تشريعاته واجراءاته التنظيمية تشكل عقبة بدلا من الاستجابة لطموحاتهما.
- ✓ مقارنة التجربتين الجزائرية والماليزية تثبت العلاقة المباشرة بين توفر الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية وتحقيق قفزات مهمة في سبيل تطويرها

الفصل الثالث:دراسة مقارنة للصيرفة الاسلامية بين الجزائر وماليزيا.

مقدمة الفصل

تلعب البنوك التجارية دورا مهم و فعال في التنمية الاقتصادية ، إذ تساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي حيث لهذه البنوك مكانة في الاقتصاد من ناحية إيداع الأموال و إعادة لاستثمارها، فقد أصبحت تعرف بزيادة تمسكها الحياة الاقتصادية للإفراد ،و هذا ما يؤدي لتعرف على دور الكبير للبنوك الإسلامية في تمويل مشاريع و مساعدة في الرفاهية الاقتصادية و سنتعرف في هذا الفصل على تجربة الجزائرية و الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

مرت الجزائر بالتجربة البنوك الإسلامية التي تعد حديثة العهد التي سجلت عقد من الزمن سنة 2001، و تعتبر هذه التجربة جزء من النظام المصرفي الجزائري ، الذي يتماشى مع التغيرات التي شاهدتها العولمة ، حيث سنتعرف في هذا الفصل على هذه التجربة.

المطلب الأول: نبذة عن نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر

سنتعرف في هذا المطلب عن كيفية تبني الجزائر للمصارف الإسلامية:

شاركت الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد و القرض سنة 1990، في تحويل هيكل النظام المصرفي الجزائري من نظام مملوك كليا لدولة ، إلى نظام مصرفي مختلط بين القطاع العام و الخاص من خلال سماحه للبنوك الخاصة الوطنية و فروع البنوك الأجنبية بممارسة نشاطاتها وفق القوانين المعمول بها و هو أمر الذي عجل بظهور كثير من المصارف الخاصة ذات طبيعة الإسلامية .

يعود ظهور الأول مصرف خاص في الجزائر سنة 1990 ، بعد الإصلاح و التغيرات الكبيرة التي مست المنظومة و العمل المصرفي ككل في إطار قانون النقد و القرض 10/90 صادر بتاريخ 14-04-1990 و الذي سمح لأول مرة بإنشاء بنوك خاصة وضيفة و الفروع لبنوك أجنبية في الجزائر خاضعة لقواعد القانون الجزائري في إطار تحرير القطاع لهيمنة المصارف العمومية و تجسيد مبدأ حرية المنافسة المصرفية و مواكبة لموجة تحرير المصرف العالمي[1].

إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقتصرة على خدمات البنك البركة الجزائري ، الذي تأسس في 06-12-1990 أي بعد الأشهر قليلة من صدور قانون النقد و الائتمان الذي فتح مجال للقطاع الخاص و الأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر ، ثم فتح أبوابه رسميا في 20-05-1991 ، و هو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر ، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة ثم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال و هو "بنك السلام" ، و الذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، ليكون بذلك ثاني مصرف الإسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية ، و يقدر رأس

[1] بوراس مختارية ، بن علو منصورية ، امكانية تاسيس لتمويل وافاق الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2020-2021،ص 55.

مال مصرف "السلام" الذي تم افتتاحه بالتاريخ 20-10-2008 بـ 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار)، ليصبح حينها اكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر[1].

المطلب الثاني:تجربة الجزائر في المصارف الإسلامية:

الفرع الأول: تعريف بنك البركة الجزائر:

سنتناول مجموعة من تعريفات:

- مصرف البركة الجزائري هو الأول مصرف برأس مال مختلط (عاو و خاص)، تم إنشائه في 20 مايو 1991 برأس مال 500.000.000 دينار جزائري و بدا بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما في ما يخص المساهمين فهما بنك فلاحة و التنمية الريفية (الجزائر)،و مجموعة البركة المصرفية (البحرين) في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ 2003/09/26 فللمصرف الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من التمويلات و الاستثمارات وذلك الموافقات مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامي[2].

- تم تأسيس بنك البركة في الجزائر في 20ماي 1991 و هو الاول بنك الاسلامي مشترك بنك قطاع الخاص و العام على الاراضي الجزائرية، يقع مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة ، و له فروع في عديد من الولايات ، اما على المستوى الدولي فلمجموعة بنك البركة انتشار جغرافي واسع في كل من تركيا ، الاردن ، مصر ، تونس، السودان ، البحرين ، جنوب افريقيا ، لبنان، السعودية ، سوريا ، العراق ، اندونيسيا ، ليبيا، و يبلغ مجمل عدد المكاتب و فروع مصرفية 700 فرع (بنك البركة 2016)[3].

يقدم بنك البركة الاسلامي مجموعة من الصيغ التمويلية التالية: المرابحة ، السلم ، الاستصناع ، الإيجار ، المشاركة، حصل بنك البركة سنة 2016 على جائزة الافضل بنك الاسلامي في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، البحرين الجزائر ، تونس و لبنان ، وذلك في ايطار الجوائز التي تمنحها مجلة

"Global finance" المتخصصة في مجال البنوك و التمويل للمؤسسات الصيرفة و التمويل العالمية[2].

[1] د. سليمان الناصر ، عبد الحميد بوشره ، فكرة ثانية ، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مجلد الباحث العدد 7 ،2009-2010، ص310.

[2] بوقطابة سلمى ،مازري عبد الحفيظ مقال تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية في الجزائر ،ص 12-13.

[3] د. محمد امين ما زون ،مقال ادوات تمويل في المصارف الاسلامية 12-13

الفرع الثاني : مراحل تطور بنك البركة الجزائري:

تواريخ	مراحل تطور البنك
1991	إنشاء مصرف البركة الجزائري.
1994	استقرار و توازن المالي للمصرف.
1999	مساهمة المصرف في إنشاء شركة التامين (البركة و الأمان).
2000	تصنيف مصرف في المراتب الأولى من بين المصارف الخاصة.
2002	إعداد توجيه سياسة المصرف نحو قطاعات جديدة من سوق هي قطاع المهنيين و الأفراد.
2003	إنشاء شركة عقارية دار البركة برأس مال قدره 1.550.000.000دج.
2006	رفع رأس مال المصرف إلى 2.500.000.000دج.
2009	رفع راس المال مرة ثانية 10.000.000.000دج.
2015	انشاء معهد البحوث و التدريب في المالية الاسلامية.
2015	انشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك ايمو" براس مال قدره 15.000.000دج.

مصدر: إعداد الطالبة و فق المعطيات المتوفرة : مجلة الدراسة المالية و المحاسبية و إدارية ص 5-6.

الفرع الثالث : صيغ تمويلية للمصرف بنك البركة الجزائري و اهدافه:

اولا : صيغ تمولية للمصرف البركة الجزائري:

يعرف عن مصرف البركة بتمويله للمشاريع الاستثمارية و الاستغلالية و الاستهلاكية متبعا الاصيغ التالية:

1- المرابحة: لغة: "هي مصدر من الربح و هو الزيادة

اصطلاحا: بيع سلعة بثمنها معلوم بين المتعاقدين بربح معلوم بينهما مثال: يقول صاحب السلعة راس مالي فيها 100 دج ابيعك ايها ب مائة و ربح عشر دنانير.

أ– صور بيع المرابحة المعاصرة: سنذكر بعض صور المرابحة:

- بيع المرابحة للامر بشراء من غير الالزام الامر بشراء بعد التملك و علمه بثمن الاول : و هذا بيع لا خلاف عليه بين اهل العلم المتقدمين و المعاصرين ، و الاصل في صحة الاول في اشياء الاباحة و عدم مخالفته النصوص الشرعية لان قاعدة فقهية (ما لا يعلم فيه التحريم يجري على حكم الحل)
- بيع المرابحة للامر بشراء بالزام الامر بشراء بعد تملك و علمه بثمن الاول.
- بيع المرابحة للامر بشراء بالزام الامر بشراء قبل التملك مع علمه بثمن الاول و هو الشائع و الذي يتم التعاقد على اساسه في المصارف.

التمويل عن طريق المرابحة

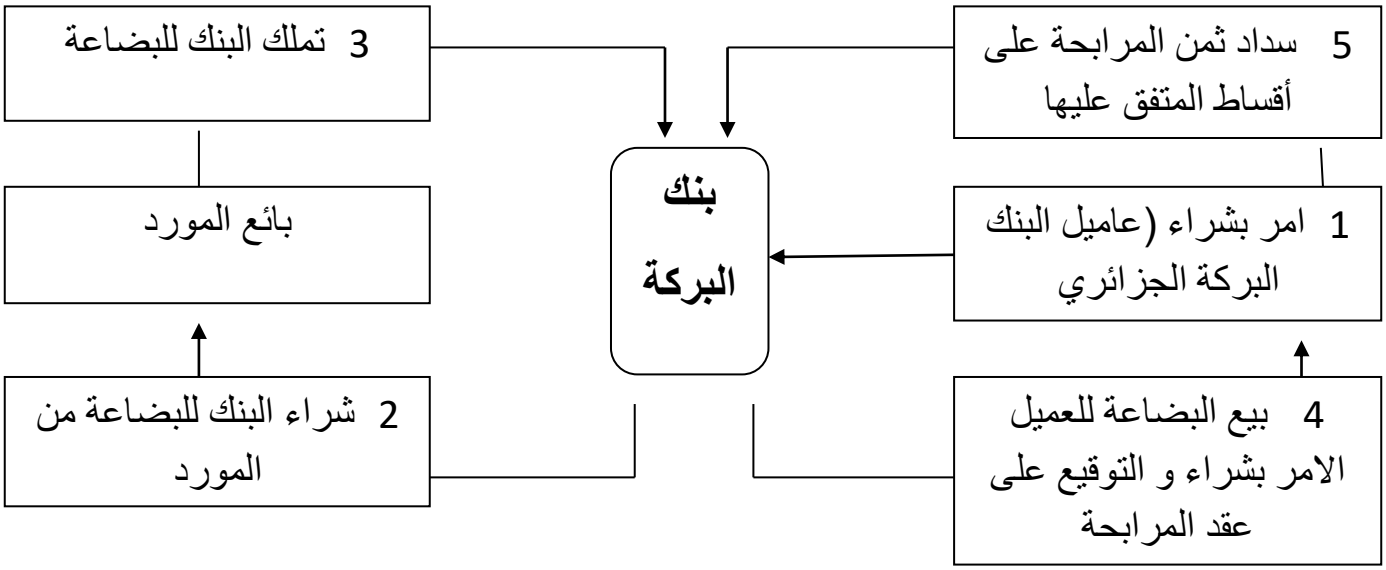

مصدر : Albraka-bank.dz

المضاربة : لغة : هي عبارة عن ان يدفع الشخص مالا لاخر ليتجر فيه على ان يكون الربح بينهما على ما شرط و خسارة على صاحب المال و هي مشتقة من الضرب بمعنى السفر لآن اتجار يستلزم غالبا السفر قال الله تعالى{ **وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا(101)} (سورة النساء الاية 101)** : اي سافرتم.

اصطلاحا : فهي عقد بين اثنين يتضمن ان يدفع احدهما لاخر مالا يملكه ليتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف او الثلث بشرائط مخصوصة، و ظاهر ان هذا المعنى يطابق المعني اللغوي الا انه مقيد بشروط التى تجعل العقد صحيحا او فاسدا في نظر الشرع.

أ– شروط المضاربة بالأموال: سنذكر شرطين من المضاربة

- ان يكون نصيب العامل جزء مشاعا من الربح بمعنى ان تجعل للعامل اذا اعطيته مائة الف يتجر بها ان تجعل له من الربح الثلث ، الربع او النصف الذي ستتفقان عليه فان جعلت له شيئا معلوما بان قلت خذ هذا المال اتجر هولك مائة دينار فان هذا لا يصلح و ذلك الانه قد لا يربح شيئا و قد يربح اكثر من مائة دينار فلابد ان يكون سهمه جزءا مشاعا.
- و بناء عليه لو قلت خذ هذا المال اتجر به في السيارات وفي الاواني و الاقمشة فلك ربح الاقمشة ولي ربح السيارات و الاواني فهذا لا يجوز فانه قد يكون الربح في هذا دون هذا.

3– الاجارة: لغة : اجارة مشتقة من الاجر و هو العوض قال الله تعالى: **{فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا (77)}(سورة الكهف الاية77)**

اصطلاحا : هي شرعا العقد على المنفعة المباحة من عينة معينة او موصوفة في الذمة مدة معلومة او عمل معلوم او بعوض معلوم.

شروط الاجارة : يتضح ان مجمل شروط صحة الاجارة بنوعيها :

ان يكون عقد الاجارة على المنفعة لا علة عين ا وان تكون المنفعة المباحة و ان تكون معلومة و اذا كانت الاجارة على عين غير معينة فلابد ان تكون مما ينضبط بالوصف و ان تكون مدة الاجارة معلومة و ان يكون العوض في الاجارة معلوما ايضا.

4– الاستصناع : لغة : مصدر من استصنع اي طلب الصنعة و استصنع الشيء دعا الى صنعه و استصنع فلان كذا طلب من ان يصنعه له واصل كلمة من صنع يصنعه صنعا و صنعا بالفتح و الضم اي عمله و منه قوله تعالى **{وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ۚ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ۚ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا**

تَفْعَلُونَ (88)} (سورة النمل الاية 88): فاستصناع في لغة طلب الصنع و الصنع : العمل و الصناعة حرفة الصانع.

اصطلاحا: و هو عقد يشترى به في الحال الشيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة و بثمن محدد و يسمى المشتري مستصنع و البائع صانعا و الشيء محل العقد مستصنع فيه و العوض يسمى ثمننا كما في البيع المطلق و هو عقد وارد على العمل و العين في ذمة ملزم لطرفين اذا توفرت فيه الاركان و الشروط.

أ شروط عقد الاستصناع: سنذكر شروط التالية:

- بيان جنس المستصنع و نوعه و قدره و اوصافه المطلوبة
- ان يحدد فيه الاجل
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله او تقسيطه الى اقساط معلومة لأجال محددة
- يجوز ان يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزئيا بمقتضى ما اتفق عليه متعاقدان مالم تكن هناك ظروف قاهره.

السلم: لغة: بفتح السين و اللام اسم مصدر لا سلم و مصدره الحقيقي الاسلام و معناه في اللغة استعجال راس مال و تقديمه و يقال لسلم سلف لغة الا ان سلف اعم من سلم لأنه يطلق على القرض فالسلف يستعمل على و جهين: احدهما القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض سوى تواب من الله تعالى و على مقترض رضه كما اخذه و الثاني وهو ان يعطي ذهبا او فضة في سلعة معلومة الى امد معلوم بالزيادة لسعر الموجود عند السلف في هذا منفعة للمسلف و الوجه الثاني الذي يقال له السلم.

اصطلاحا: السلم او السلف هو عجيل ثمن و تأجيل المثمن و يعرفهم الفقهاء رحمهم الله بانه عقد على الموصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد.

أ- **شروط صحة السلم:**

- ذكر جنس المسلم فيه بالكيل او الوزن او الزرع.
- ذكر قدر المسلم فيه بالكيل او الوزن او الزرع.

- ذكر الاجل المعلوم.
- ان يقبض ثمن تاما معلوما المقدار في مجلس العقد.

بيع بالتقسيط:

لغة: التقسيط في اللغة مأخوذة من القسط و هو يعنى نصيب و جميع القسط مثل : الحمل و احمال و قسط الخراج تقسيطا جمعه اجزاء ، فالتقسيط يعني تجزئة الشيء و تفريقه و جعله اجزاء سواء كانت متساوية او متفاوتة.

اصطلاحا: البيع بالتقسيط معناه ان انسان يبع الشيء بالثمن مؤجل يحل على فترات.

أ- اهمية بيع بالتقسيط: ومنها نذكر:

- ان بائع يستطيع التنويع في طرق البيع و تسويق حيث يبيع نقدا و يبيع لأجل سواء على قسط واحد او اقساط متعددة و بذلك يزيد من ارباحه و يضاعف رأسماله و يزيد من حجم تأثيره الاقتصادي في مجتمع بشكل عام.
- ان المشتري يستطيع الحصول على السلع التي يحتاجها حتي لو لا يملك ثمنها و ذلك من خلال شراءها بتقسيط الامر الذي يسهل عليه دفع ثمنها خلال مدة طويلة بدلا من الادخار مدة من الزمن ليتمكن من شراء ما يريد.

المشاركة :

لغة: تعرف المشاركة في لغة بانها اختلاك و امتزاج و شركة تعني مخالطة الشريكين اي اشتراك الشريكين في رأسمال.

اصطلاحا: تعني استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فاكثر لكل واحد ان يتصرف فيه تسرف المالك و يعرفها اخرون بانها عقد بين طرفين او اكثر على اشتراك في راس المال للقيام بأعمال الانشطة محددة بهدف تحقيق الربح الذي يجب ان يكون مشترك بينهم ، و لا يشترط المساواة في حصص الاموال بين الشركاء او مساوات في العمل او مسؤولية تجاه الشركة كما لا يشترط التساوي نسب الارباح بين الشركاء فيشترط ان تكون حسب حصة كل شريك من راس المال.

أ- مخاطر المشاركة: تترتب في ما يلي :

- تعتبر صيغة المشاركة من افضل ما طرحته المصارف الاسلامية من صيغ التمويل و التي تعني دخول البنك شريكا ممولا كليا او جزئيا في مشروع ذا جدوى الاقتصادية و يقوم المويل بالمشاركة على مبدأ الغنم بغرم حيث تتم المشاركة في الارباح و الخسائر التي تتحقق طبقا لصحة المتفق عليها ابتداء فهي عملية محاطة بالمخاطر مما يستوجب التعرف على مختلف مصادر الخطر في هذه العملية لاتخاذ الترتيبات اللازمة لمنع المخاطر الممكن التغلب عليها من كلا الجانبين – المصرف و المستثمر"[1]

التمويل عن طريق المشاركة

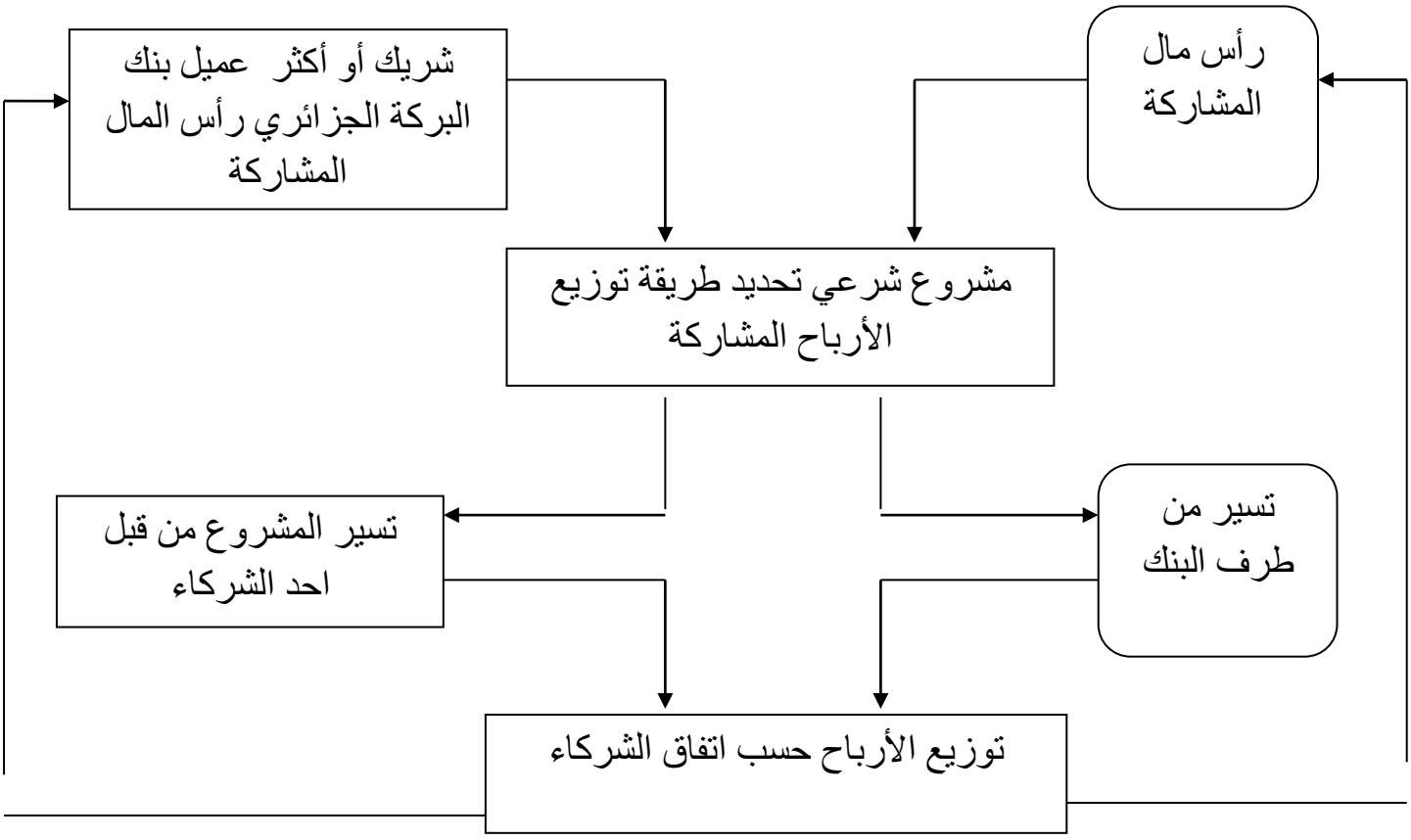

مصدر: Albaraka-bank.dz

[1]. د.محمد امين مازون، مرجع سابق ، ص12

ثانيا: أهداف بنك البركة الجزائري:

لقد قام بنك البركة الجزائري بتحصيل مجموعة من أهداف التي تساعد على تحقيق الربح و الوصول إلى المبتغى، و هي كالتالي:

- "مساهمة البنك في تحقيق تنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال و تشغيلها بطرق الإسلامية صحيحة و بأفضل العوائد و اخذ بعين الاعتبار قواعد الاستثمارية السليمة.
- تطوير و سائل جذب الأموال و مدخرات و تشجيع التوفير العائلي و توجيه نحو المشاركة في الاستثمار البنكي غير ألربوي من اجل دفع عجلة التنمية.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة و بحث عن المنتجات البنكية الجديدة.
- توسع على مستوى تراب الوطني و المساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني و البحث على مجالات الاخرى لجلب الزبائن.
- المحافظة على السمعة الحسنة للبنك و تحسين الخدمات المقدمة من طرفه

و قد نص البنك على جملة من استراتيجيات لنجاح هذه اهداف:

- التدقيق و المراقبة و تطوير نظام تسير البنوك.
- التحكم في تكاليف و وضع ادوات تحليل المردودية و تحليل النتائج.
- تغطية سوق المحلية و ذلك بتمديد مجال الاستغلال و توسيع تشكيلة المنتجات البنكية و تدعيم الاموال الخاصة للبنك"[1].

[1] مطهري كمال ،دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، علو التسيير وعلوم التجارية ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ،2011-2012 ،ص 157-158

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري؛ و مهامه:

الأول: الهيكل التنظيمي لبن البركة الجزائري:

يسير بنك البركة الجزائري و فق الاحكام الشريعة الاسلامية ، فهو يختلف في هيكله التنظيمي عن باقي البنوك الاخرى من اجل ضمان السير الحسن لنشاطاته و تحقيق اهدافه.

الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

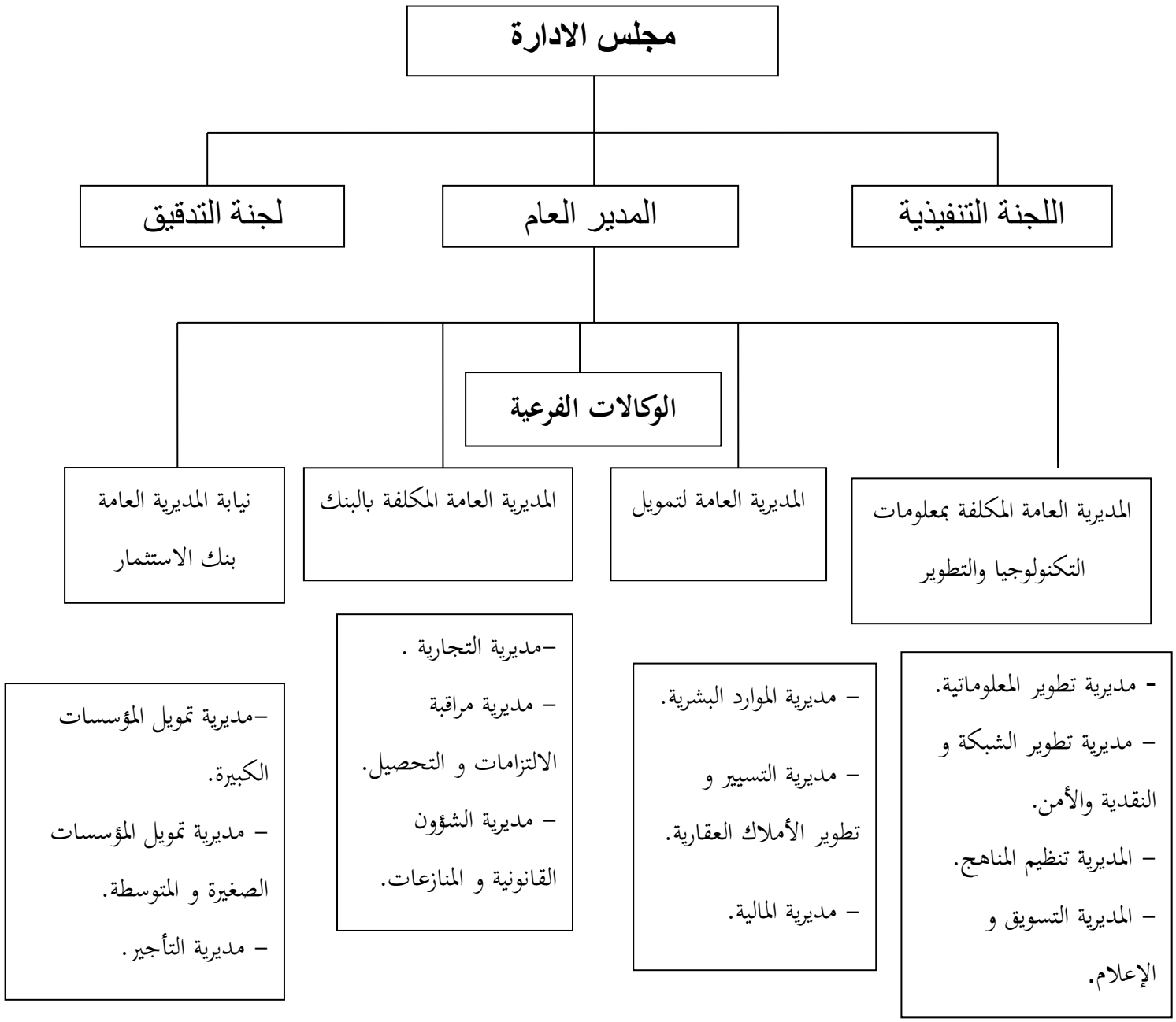

مصدر:WWW.ALBRAKA.BANK.COM

ثانيا: مهام بنك البركة الجزائري:

يسعى بنك البركة لتنويع خدماته و تطويرها لجلب المساهمين و من هذه الخدمات ما يلي":

- تحصيل الأوراق تجارية و تحويل الأموال داخليا و خارجيا.
- فتح الاعتمادات المسندية و تبليغها.
- إصدار الكفالات البنكية و الخطابات الضمان و البطاقات الائتمان.
- التعامل بعملات الأجنبية في البيع و الشراء على أساس السعر الحاضر فقط.
- تقديم مختلف القروض لاستعمالها أو لاستثمارها في المجالات الإنتاجية.
- تلقي أموال الزكاة و قبول التبرعات و إشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها."[1]

المطلب الثالث: تقيم ظاهرة التحول البنوك التقليدية إلى بنوك الإسلامية في الجزائر:

لقد شاعت فكرة البنوك الإسلامية في العالم و كانت الجزائر من بين الدول التي خضعت لهذه التجربة؛ حيث سنقوم في هذا المطلب بالتقييم هذه العملية في ما يلي:

"لقد أدى انهيار أسعار النفط في أسواق العالمية إلى تراجع مدخول الدولة من ناحية النقد الأجنبي و لقد دخلت الجزائر في أزمة مالية حادة استلزمت من الحكومة اخذ الإجراءات و احتياطات من اجل امتصاص الكتلة النقدية الكبيرة خارج المعاملات الرسمية و التي قدرت ب 40 مليار دولار حيث يرجع مختصين الاقتصاديون السبب الرئيسي لعدم قبول أصحاب هذه الأموال على إيداعها في البنوك إذ رفض التعامل مع البنوك الربوية لذلك قد بادرت الحكومة الجزائرية سنة2017 من خلال مخطط عملها المصدق عليه من طرف البرلمان إلى إعادة بعث نشاط الصيرفة الاسلامية كبديل للمعاملات التقليدية بحجة عجز التمويل في الميزانية العمومية ، من خلال فتح نوافذ مخصصة لذلك إلى جانب الخدمات التقليدية الأخرى أي أن هذا التحول يعتبر جزئيا بمأن البنوك العمومية في الجزائر تمثل 87% من مجموع التمويلات (13% للبنوك الخاصة) فإنها تمثل فرصة هامة في تفعيل الخدمات المصرفية الإسلامية و استعادة السيطرة على نقد الأجنبي و الكتلة النقدية المتداولة في سوق الموازية ، و تعزيز السيولة و استثمارات عبر القنوات الرسمية.

[1] قريش عبد القادر بن عيسى بن علي ، الصيرفة الاسلامية كشكل من اشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر ، بحث الدكتورين ، ص271-272.

وقد اعتبر المجلس الإسلامي أعلى هذه الخطوة غاية في أهمية و ثمن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا السياق حيث اعتبرها الحل المناسب للاستجابة لتطلعات المواطنين الذين لديهم حرج في التعامل مع البنوك الربوية هذا من ناحية و من ناحية أخرى تهدف هذه الخطوة إلى ترقية الاستثمارات الوطنية الهادفة و المنتجة التي تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

كما نجد في المقابل بعض المعارضين لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك الإسلامية في الجزائر بحجة أنها غير جاهزة لخوض هذه التجربة لعدم و جود إطار قانوني يحكمها و يؤطر عملها في الجزائر حيث إن القانون النقد و القرض الذي يعتبر المرجع القانوني الخاص بالبنوك الجزائرية يتضمن فراغا قانونيا يتمثل في غياب أية إشارة إلى الصيرفة الإسلامية و من المعروف إن عمل البنوك الإسلامية يختلف عن عمل البنوك التقليدية. وقبل شروع في تفعيل القرار لابد من وضع أولا لإ يطار قانوني خاص بالبنوك الإسلامية خاصة قانون الضرائب و المحاسبة المالية و إجراء التعديلات على قانون النقد و القرض يتطلب وقت في حين أن بعض من تلك البنوك قد شرعت في طرح خدماتها على الزبائن، إضافة إلى تقديم خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية ، سوف يعمل على هجرة الزبائن من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية و هذا ما سيتأثر سلبا على البنوك التقليدية"[1].

و نستنتج في أخير على رغم من أن هذا المسار ايجابي، و قد يساعد على تحقيق مبتغى الحكومة ، إلا أنها كانت مجرد ردة فعل لفشل السلطة الاقتصادية السابقة التي هدفت إلى امتصاص سيولة مالية غير المتداولة و لم تقم على قناعة دينية تهدف منع التعامل بربا و المعاملات الأخرى التي تعارض الأحكام الشرعية ، بما أن الجزائر دولة إسلامية أي أن هذا القرار الذي نص على التحول مجرد قرار حكومي لا ديني.

المبحث الثاني : واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا من أهم و أعظم الدول الإسلامية في شرق أسيويا في العديد من المجلات (الاقتصاد الصناعة)و قد قامت هذه الدولة بإنجازات و تحقيق تطورات كبيرة من ناحية التنمية البشرية و الاقتصادية و أصبحت من اقوي الدول في أسيا و ذلك من خلال التطور و التوسع في الصناعة و الاستثمار الأجنبي كما حققت نجاح في علاج مشكلة بطالة و الفقر، و تعد من اكبر الدول الإسلامية المسيطرة في قطاع الصيرفة الإسلامية و هدا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث:

[1] بوقطابة سلمى ، مازري عبد الحفيظ ن مرجع سابق ، ص 12-13.

المطلب الأول : نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا و أهم توصيتها:

الفرع الأول : نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا:

"بدأ الماليزيون بحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا سنة 1963

عندما فكروا في أن يهتموا بإيجاد دالية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج فقاموا بتأسيس مؤسسة اسمها "تابونغ حجي" تأسست في نوفمبر عام 1962 و بدأ العمل بها رسميا 1963 و كانت تهدف هذه المؤسسة إلى ادخار الأموال المواطنين الراغبين في أداء الحج و يتم استثمارها في طرق متوافقة مع الشريعة بناء عليه تكون هذه النقود خالية من الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية ربوية و قد أنجزت هذه المؤسسة نظاما الادخاريا و خدميا إسلاميا خاليا المشكلات البنوك التقليدية.

حيث انتقلت فكرة البنوك الإسلامية الى ماليزيا في بداية الثمانينات بعد نجاح فكرة " تابونغ حجي" و قد أدركت ماليزيا أن طفرة المالية ناتجة عن ارتفاع الأسعار البترول في الخليج لابد أن تستفيد منها فبدأت تؤسس لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال إيجاد مؤسسات تعليمية بحثية ، و جلب الخبراء من الدول العربية و شجع المنح الدراسية حتى يهيئ الأرضية للاقتصاد الماليزي حديث النشأة لم يأخذ الأمر وقت خاصة أن فكرة نظريا قد تم تنظير لها و بلورتها و لم يبقى إلا ناحية التطبيقية و في عام 1983 تم مصادقة على البنوك الإسلامية و تم بموجبه الإنشاء الأول بنك الإسلامي "Bank Islam Maliysiya(BIMB)" و تم إعداد أهداف هذا البنك و فق لمبادئ.

بعد قيام المشجع في بنك الإسلام جعلت الحكومة هدفها في رفع مستوى ماليزيا إلى أن تكون من أهم المراكز العالمية في الصيرفة الإسلامية في عام 1993 قام بنك نيغارا ماليزيا(البنك المركزي الماليزي) بتقديم نظام مصرفي ثنائي سميا بنظام مصرفية اسلامية (Islamic Banking Scheme)"IBS" نظام الفروع الاسلامية للبنوك التقليدية الربوية كي يتم تسريع نشر المنتجات و المعاملات المصرفية الاسلامية للعملاء في اقرب وقت ممكن ، و نتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية الربوية المشاركة في تقديم و عرض المنتجات و المعاملات المصرفية الاسلامية من خلال فروعها الموجودة حيث قامت 24 بنك تقليدي ربوي باستجابة لتقديم منتجات و خدمات مصرفية الاسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعا.

قد منحت الحكومة الماليزية بإنشاء بنك اسلامي ثاني و هو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 كي يسرع التقدم في الصناعة مصرفية اسلامية و بدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الاسلامية للبنوك اخرى و تشجيعها لتحول الى مصارف الاسلامية كاملة، حيث كان يهدف هذا التحول الي زيادة تعزيز القطاع المصرفي الاسلامي نحو تحقيق 20% من اجمالي حصة السوق المصرفي في 2010 كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنك الاسلامية الاجنبية ، فبدأ كل من البنك الراجح السعودي و بنك التمويل الكويتي و غيرها من البنوك في فتح فروع و العمل في ماليزيا"[1].

الفرع الثاني: التوصيات التي نصت عليها ماليزيا لنجاح النشأة:

لقد نصت ماليزيا على مجموعة من النقاط لنجاح مشروعها و هي كتالي:

- "انشاء مؤسسة مصرفية الاسلامية قائمة على مبادئ الشريعة.
- تسجيل مؤسسة كشريكة محدودة خاضعة لقانون الشركات الماليزية 1965 تقوم بنشاطات تجارية تشمل التعامل بأصول الحقيقية.
- اعدادا قانون خاص يسمى قانون المصرفية الاسلامية يضبط و ينظم نشاطات مؤسسة المصرفية الاسلامية.
- يجب ان يكون البنك المركزي السلطة الوحيدة لضبط و تنظيم نشاطات مؤسسة المصرفية الاسلامية على اساس قانون المصرفية الاسلامية.
- يجب أن تعين المؤسسة المصرفية الإسلامية هيئة للاستشارة الشرعية تنصحها و تضمن تطابق عملياتها مع المتطلبات الشرعية"[2].

المطلب الثاني : تجربة ماليزيا في الصيرفة الإسلامية:

تعتبر ماليزيا من بين الدول التي لاقت نجاحا كبيرا في تجربة الصيرفة الإسلامية ، حيث الاستطاعة توفيق بين النظامين التقليدي و الإسلامي.

[1] حسام الدين ابراهيم ،التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية المرابحة نموذج ، مجلة الإلهيات ،2021، ص 8-9.
[2] حسام الدين ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 5

الفرع الأول : المراحل و مبادئ التي مرت بها ماليزيا:

أولا : المراحل سنقوم بذكر بعض المراحل و هي:

- "**المرحلة الأولى 1983**: تمثلت أول المنتجات في حساب الوديعة الادخارية و حساب الوديعة الجارية و حساب المضاربة الاستثمارية و تمويل الأشكال غبر البيع بثمن اجل.
- **المرحلة الثانية 1993**: إدخال منتجات إضافية مثل تمويل رأس مال عامل بالمرابحة و إنشاء سوق نقد إسلامي بين البنوك و تورق الأصول.
- **الرحلة الثالثة1999** : إدخال منتجات جديدة مثل بطاقة الائتمان الإسلامي و إجارة ثم البيع و تمويل الجاري للأصول الثابتة.
- المرحلة الرابعة2009: ادخل منتجات قائمة على مبادئ تمويل المشاركة المتناقصة و تمويل المضاربة و الوديعة المركبة (وديعة ، منتج الاستثماري)، و مشتقات و منتجات لتحوط"[1].

ثانيا: المبادئ : تنص المعاملات الإسلامية للصيرفة الإسلامية في ماليزيا على مجموعة من المبادئ:

- "ودائع الادخار تستخدم مبدأي الوديعة يد الضمانة و المضاربة.
- الحسابات الجارية تستخدم مبدأ الوديعة يد الضمانة.
- حسابات الاستثمارية تستخدم مبدأي الوكالة و المضاربة.
- تمويل أصول و المركبات تستخدم مبدأي البيع بثمن اجل و إجارة ثم البيع.
- بطاقات الائتمان الإسلامي و التمويل الشخصي و تمويل التعليم يستخدمون مبدأي بيع العينة و التورق.
- سمسرة الرهن تستخدم مبدأ الرهن.
- الاوراق الشهادات الاسلامية القابلة للتداول تستخدم مبدأي بيع العينة و بيع الدين.
- الكمبييالات الاسلامية المقبولة تستخدم مبدأ العينة"[2].

[1] بو لجبال الزوبير ، بحث نظام مصرفي الاسلامي في ماليزيا ،مجلة مراحل التنمية وعوامل النجاح ص 7-8.

[2] بو لجبال الزوبير ، مرجع سابق ص 8

الفرع الثاني: صيغ التمويل في الصيرفة الاسلامية بماليزيا و اهدافه:

اولا: صيغ التمويل في مصارف الماليزية:

لقد عرف عن مصرف الاسلامي في ماليزيا بالبقاء و الاستمرار و ذلك ما حققه من نجاح باهر باتباعه مجوعة من الصيغ و هي كالتالي:

1: **صيغ التمويل بمشاركة:**

أ- لقد لاقت المضاربة العمل بها في المصرف الاسلام ماليزيا منذ ان نشأ و هي نوعية مضارة مقيدة و مطلقة، و لقد اختلف في تطبيقها:

- "المشاركة في مشاريع الاستثمارية يكون المصرف فيها صاحب المال بين يلعب المستثمر دور المضارب هذه الاموال. و ذلك مقابل نسبة من الربح محددة مسبقا في العقد على ان يتحمل المصرف الخسارة في حالة وقوعها اذا لم يثبت اي تعدي او تقصير من طرف المضارب.
- صندوق النجاح الذي يعتبر الاستثمار، وفق عقد المضاربة المقيدة بحيث يقوم المصرف(المضارب) بجمع اموال من المستثمرين من اجل استثمار ما يعادل 90% منها فقط في الشهادة ايداع القابلة للتداول موافقة لأحكام الشريعة الاسلامية و تستحق عائدا يتم تقاسمه بين الطرفين عند تاريخ استحقاق الشهادات. بين تعتبر 10% الباقية عربونا يتم دفعه للحصول على خيار شراء لمؤشر ملي معين و عند تاريخ الاستحقاق يحق للمصرف اسلام ماليزيا ان ينفذ عقد عن تاريخ الاستحقاق ليحصل ذلك على ارباح من الفرق بين ثمن الشراء (العربون + المبلغ المدفوع عند تاريخ الاستحقاق) و ثمن البيع الحاضر يتقاسمها مع العميل، اما في حالة عدم تنفيذ المصرف لشراء لا يحصل على العربون بل يصبح ملك لبائع الخيار.

ب-المشاركة:

تعد هي اخرى من صيغ التمويل التي عمل بها مصرف الاسلامي بماليزيا، منذ 1983 فيساهم المصرف مع المستثمر كل بنسب معينة في المشروع و بعد ذلك يقومان بالادارته و عند الحصول على الارباح او حدوث خسائر يتم تحملها معنا، حيث يجدر الاشارة الى ان المصرف قد اطلق الية المشاركة المناقصة ليبدأ العمل بها سنة

2009 اذ تستخدم هذه الصيغة بتنازل التدريجي عن جزء من ملكية اصولها للعميل المشارك الذي يقوم في كل مرة بشراء جزء من الاسهم الى غاية نهاية عقد المشاركة.

2: **صيغ التمويل التجاري** :

أ- بيع المرابحة:

تعد المرابحة الية تمويلية تعتمد عليها المصارف الاسلامية بصفة عامة و مصرف الاسلام ماليزيا بصفة خاصة حيث يفوق حجم التمويل وفقها حجم تمويل وفق باقي الصيغ الاخرى، حيث اعتمدت من قبل المصرف منذ تاسيسه فتعددت تطبيقاتها و اختلفت.

ب- بيع باثمن الآجل:

يعد هذا البيع من البيوع المطبقة في التمويل السيارات و المنازل حيث يكون تسديد الثمن في تمويل السيارات بالبيع اجل وفق للأقساط الشهرية خلال المدة المتفق عليها أما الثمن في تمويل المنازل بالبيع الأجل فيكون دفعة واحدة في التاريخ المتفق عليه في العقد.

ج- بيع العينة :

تبني مصرف الإسلام ماليزيا بيع عينة خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين أي بعد حوالي عقد من تأسيسه و تعددت تطبيقات هذه الآلية التمويلية و سنذكر على سبيل المثال استخدامها في تغطية بطاقة الائتمان فتتم هذه العملية وفق للخطوات التالية:

- يقوم المصرف ببيع أصل محدد للعميل بثمن الأجل (تكلفة+ الربح).
- يقوم العميل بإعادة بيع أصل إلى المصرف بثمن حال يعادل الحد الائتماني للبطاقة.
- يتم إيداع مبلغ في حساب ادخاري للعميل ليصبح الحد الائتماني للبطاقة مسموح باستخدامه من قبل العميل.
- يتم تسدي المبلغ للمصرف وفق الأقساط الشهرية أو في مبلغ كاملا في التاريخ المحدد.

د–التمويل بالتورق المصرفي:

لقد اعتبر من احدث المنتجات التمويلية التي تبناها المصرف و كان ذلك سنة2009 و على الرغم من حداثته لقد اختلف تطبيقاته

3: التمويل بالإجارة :

قد تبني مصرف إسلام ماليزيا آلية تمويل بالإجارة منذ تأسيسه. حيث يطبق عقد الإجارة بصفته مؤجر فيقوم بتأجير الأصول بشروط تتحدد فيها مدة الإجارة و الأقساط الايجارية الواجب دفعها من قبل العميل ، إذ خلال هذه المدة يبقى مالكا للأصل و بنهايتها يمكن للمصرف بالإنفاق مع العميل أن يبيع أصل المؤجر هذا أخير بثمن المتفق عليه و في أخير يكون قد طبق ما يعرف بالإجارة المنتهية بالتمليك"[1].

ثانيا: أهداف المصرف الإسلامي في ماليزيا:

لقد نص المصرف على مجموعة من أهداف لتحقيق قطاع المالية الإسلامية: "

- بلوغ حصة 20% من السوق المصرفي و تأميني في الاقتصاد الماليزي.
- عرض مجموعة متكاملة و شاملة من الخدمات و المنتجات المالية الاسلامية.
- تحويل ماليزيا إلى مركز إقليمي للمالية الإسلامية.
- تكوين عدد كافي من أفراد و فرق الادارة مدربة جيدا في مجال المالية الاسلامية.
- تدعيم الصناعة بمؤسسة متخصصة في النظام القضائي (المحكمة التجارية للشرعية) لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بالصناعة المصرفية الاسلامية و تكافل"[2]

المطلب الثالث: العوامل التي ساهمت في تنمية المصرفية في ماليزيا:

قامت ماليزيا بالحرص الشديد على توفير و تنظيم كل العوامل المناسبة من اجل نجاح تجربة الصيرفة الاسلامية ، و سنستخلصها في مالي:

[1] امال لعمش ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية اسلامية ، دراسة نقدي ة لبعض المنتجات المصرفية الاسلامية ،مذكرة شهادة ماجستار في العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011–2012، ص 148–151.

[2] بولجبال الزوبير ، مرجع سابق ،ص 13-14.

"الفرع الاول: ايطار القانوني الواضح : لقد قامت ماليزيا بادخال اليات و تعديل في القانون ليكون هناك تعامل مناسب بين قانون و الخصصيات المالية:

- القوانين الخاصة (قانون المصرفية الاسلامية 1983 ، قانون استثمار الحكومي 1983).
- القوانين الداعمة (قانون المؤسسات المالية و المصرفية 1989).
- وضع اليات تسوية المنازعات تتمثل في بالقاضى في المحكة العليا المتخصصة في القضايا المالية الاسلامية و مركز الجهوي لتكم كوالالمبور، و المكاتب التوسط مالي كآلية بديلة عن المحاكم لتسوية المنازعات بين العملاء و مقدمي الخدمات المالية الإسلامية.
- تشكل لجنة خاصة في سنة 2003 متكونة من الممثلين عن المكتب النائب العام وزارة المالية و نقابة المحامين و الفاعلين في الصناعة و علماء الشريعة وضيفتها الرئيسية تتمثل في مراجعة القوانين السارية و تعديلها بما يتناسب و خصائص المالية الإسلامية

الفرع الثاني: إطار تنظيمي فعال :

قد استفاد الإطار التنظيمي للمالية الإسلامية في ماليزيا من هياكل تنظيم مالية تقليدية التي أبثت فعاليتها و اعتمد على اطر الموجودة لمعالجة المخاطر المماثلة بحيث تحكم المالية الإسلامية نفس الضوابط التنظيمية في المصارف التقليدية (حوكمت الشركات، كفاية رأسمال ، إدارة السيولة ، شفافية المالية و ضباط السوق ، إدارة المخاطر و المراجعة) إلى جانب تعديل الأطر القائمة للمعالجة الخصائص الفريدة للمالية الإسلامية و تبني معاير احتراس الإسلامية الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Baharuddin, 2011) فقد تم تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة2002 يعمل على تطوير معاير تنظيمية دولية وفق المواصفات المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية و مخاطرها من اجل ضمان سلامة النظام المالي الإسلامي و استقراره(ماليزي 2009) و شملة المعاير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية السلامية مايلى:(Baharuddin, 2011) معيار كفاية رأس المال 2005 ، مبادئ التوجيهية للإدارة المخاطر 2005 ، المبادئ التوجيهية لحوكمت الشريكات 2006 ، الشفافية و انضباط السوق 2007 ، عملية المراجعة و إشراف 2007.

الفرع الثالث : إطار السليم لتطابق مع الشريعة:

يعد هذا إطار هو أساس لتنمية المصرفية السلامية و ينحصر في مستويين متكاملين: "

أولا: مستوى الوطني: قد أدرك بنك نيجارا الماليزي (البنك المركزي) ضرورة انسجام تفسيرات الشريعة في المالية الإسلامية بين مختلف علماء الشريعة و لذلك أسس مجلس الوطني للاستشارة الشرعية في سنة 1997 بهدف تقديم نصائح لبنك نيجارا الماليزي حول مسائل المرتبطة بالمصرفية الإسلامية و تنسيق إصدارات شرعية و تحليل مطابقة المنتجات الجديدة و برامج مقدمة من قبل المؤسسات المصرفية مع الشريعة ، و يعتبر مجلس السلطة الرجعية الوحيدة في مسائل الشريعة للمصرفية الإسلامية و التكافل و يعمل كالسلطة إشراف تسهل على تطبيق شريعة في المالية الإسلامية ، و على الرغم من أن البنوك الإسلامية تقوم بتشكيل لجان شريعة إلا أنها مطالبة برجوع إلى بنك نيجارا الماليزي للفصل في أي مسألة تتعلق بالشريعة.

ثانيا: مستوى المؤسساتي: مؤسسات المالية التي تعرض المنتجات و الخدمات المالية إسلامية مطالبة بتعين مستشار شرعي مستقل أو تشكيل مجلس استشارة شرعية يتمتع بالاستقلالية و تشكيل هذا نوع من المجالس يضمن مطابقة هذه المؤسسات مع الشريعة خاصة على المستوى لعملياتي و إداري.

فما يخص حوكمت لجان الشريعة في المؤسسات المالية الإسلامية فان تعليمة بنك نجارة الماليزي توجيهات و إجراءات لجنة الشريعة تنظم كيفية حوكمت لجنة الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية. و محتوى التعليمة يشمل أهداف و مجال التطبيق و تشكيل لجنة الشريعة و الأعضاء و القيود و مهام و مسؤوليات لجنة الشريعة و مؤسسة مالية الإسلامية و هيكل التقرير.

و هدف من وراء هذه القواعد و النظم و إجراءات المتمثل في تحديد دور لجنة الشريعة و مجال تخصصها و مهامها و مسؤوليتها و تحديد العلاقات و ترتيبات العمل التي تربطها بمجلس الاستشارة الشرعية بنك نيجارا الماليزي ، مثلا عندما نقوم بتعين أعضاء لجنة الشريعة أن البند الثاني من التعليمة ينص على أن التعين يكون من طرف مجلس إدارة مؤسسة مالية الإسلامية و على أساس توصيات لجنة التعين.

إن البنود من 10 إلى 13 مؤهلات أعضاء لجنة الشريعة الذي ينبغي أن يكون أفرادا و لديهم المؤهلات أو معرفة اللازمة أو الخبرة أو تخصص في الشريعة الإسلامية (أصول الفقه) أو قانون صفقات و تجارة الإسلامية (فقه المعاملات) و هذه التوجيهات تعالج مسألة تضارب الآراء بين لجان الشريعة المختلفة للمؤسسات المالية الإسلامية التي من شأنها خلق الغموض في أوساط الجمهور العام.

الفرع الرابع: حيادية إطار الضريبي:

ضمن قانون المالية لسنة 2005 تم إعلام عن سياسة الحيادية لضرائب و هادفة إلي خلق معاملة ضريبية عادلة بين المعاملات المالية و المصرفية الإسلامية وما يقابلها من معاملات مالية و مصرفية تقليدية عن طريق منح إعفاء من دفع الضرائب و حقوق الطابع الإضافية للأدوات و معاملات الإضافية المستخدمة من اجل تلبية متطلبات الشريعة وعليه أدخلة تعديلات على قوانين الضرائب الدخل و أرباح الملكية و حقوق الطابع لتتمشى مع ذلك.

الفرع الخامس: تنمية الموارد البشرية المتخصصة في المالية الإسلامية :

من عوامل الهامة في تطوير صناعة المالية الإسلامية الديناميكية و تنافسية و وجود مجموعة كبيرة من إطارات الجيدة حيث يعتبر رأس إذ يقوم المعهد الماليزي للمصرفية و التمويل الإسلامي لتركيز برامجه التدريبية على مستوى الفني و يقوم المركز الدولي لتعليم المالي الإسلامي بتقديم برامج على المستوى المتوسط و المتقدم في مجال التمويل الإسلامي أما المركز الدولي لقيادة المؤسسات المالية فيقدم برامج قيادية لكبار الإداريين بما فيهم كبار الإداريين في المؤسسات المالية الإسلامية.

أمر الذي جعل ماليزيا تقدم تشكيلة متكاملة من برامج تنمية رأس مال البشري في المالية الإسلامية تفي بمتطلبات صانعة الخدمات المالية الإسلامية.

الفرع السادس: عرض منتجات و خدمات مالية إسلامية متعددة و متنوعة:

قد لعب المنظمون و المشرفون على المصارف الإسلامية دورا بالغ أهمية في تشجيع ابتكار منتجات جديدة و تنمية مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المطابقة لشريعة، و قد تم اعتماد في تطوير منتجات وخدمات المالية الإسلامية المعاصرة على مقاربتين مختلفتين ، تقوم مقاربة أولى على تعديل المنتجات و الخدمات التقليدية الموجودة التي تتطابق مع مبادئ الشريعة أما الثانية تقوم على خلق منتجات و خدمات جديدة و مبتكرة عبر استخدام مبادئ الشريعة المتنوعة، و في ماليزيا تم الاستعانة بكلى المقاربتين لخلق تطور منتجات المصرفية الإسلامية التي من شأنها تلبية الاحتياجات المختلفة"[1].

[1] بولجبال الزوبير ، مرجع سابق ، ص14-16.

المبحث الثالث: استنتاج أهم ما توصلت إليه الجزائر و ماليزيا في نظام الصيرفة الإسلامية:

تعتبر المصارف الاسلامية من أهم المشاريع التي خاضها معظم دول العالم، و كانت الجزائر و ماليزيا من هذه الدول ، فقد قام كلا منهما بهذه التجربة باتباع انظمة و طرق تتمشى مع الشريعة و بعد عرض فيما سبق ماعشته كلا تجربتين سنقوم في هذا المبحث باستخلاص اهم ما توصلت اليه الدولتين:

المطلب الأول : معوقات التي واجهت العمل المصرفي إسلامي في الجزائر :

ان الجزائر واجهت العديد من العوائق و المشاكل التي عرقلت في تفعيل صيرفة الاسلامية في الجزائر و سنذكر اهم هذه المعوقات:

الفرع الاول : العوائق القانونية و البشرية:

"اولا: عوائق القانونية: سنقوم بحصل هذه العوائق في نقاط التالية:

- ينظم الامر 3-11 الصادر في 2003 السوق المصرفية و النقدية في الجزائر و تحت طائلته ايضا تقع المصارف الاسلامية مع العلم ان قانون النقد و القرض في الجزائرلا يميز بين انواع المصارف المتخصصة او استثمارية او مصارف الاعمال فهو ذو طابع شمولي و يمنح رخصت الاستغلال للمصرفية الشاملة و للبنك وفق قانونه اساسي ان يوضح طبيعة اعماله و شكله القانوني و هو الامر الذي كان سبب في امكانية انشاء مصارف الاسلامية في الجزائر.
- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عما مصارف اسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية ، و التي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الاسلامية او المؤسسات المالية التي تتعامل وفق احكام الشريعة الاسلامية.
- اختلاف المبادئ و القوانين بين المصرف الاسلامي و المصرف التقليدي يجعلها تعاني اشكالية ملائمة مع البنك المركزي، و هو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على سيولة التي تحتاج اليها في نشاطها انطلاقا من ان الاحكام المتبنات من طرفيها و التي تتعامل باحكام الشريعة الاسلامية و التي لا تجيز لها للجوء الي سوق النقد لتغطية متطلباتها.
- عندما تحتاج للسيولة فهيا لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي يقرضها على القروض التي يمنحها او عمليات خصم اوراق تجارية كون هذه الاعمال تتعارض مع الشريعة الاسلامية.

- عدم تطوير نظام المحاسبي في المصارف الاسلامية.

الثانيا:العوائق المتعلقة بالعنصر البشري : و يمكن إجمال هذه عوائق في نقاط:

- "عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها و الذي أدى إلي الخلط بين نظام تمويل إسلامي و الصناعة المالية التقليدية مما دفع بكثير من المسلمين إلى اعتقاد بان الأمر مجرد تحايل و إن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن و تلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة و هامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية.
- افتقار موظفي المصارف الإسلامية لتأهيل و تكوين و كفاءة و ذلك لعدم الاهتمام كافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية الجزائرية ، حيث يلاحظ إن معظم الإطارات و موظفي هذه المصارف غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي مما يودى بالمصرف إلي التوجه نحو الصيرفة التقليدية و انحراف عن أهداف و مبادئ المنوط بالمصرف الإسلامي القائم"[1].

الفرع الثاني: مشاكل و معوقات أخري التي تواجهها الجزائر:

إضافة إلى ما سبق ذكره سنقوم بذكر عوائق أخرى:"

- تحديد نسبة السيولة و العناصر المكونة لها.
- تملك أصول بأكثر من الحد مقرر قانونيا.
- اكتتاب الإجباري بحد أدنى في السندات العمومية.
- جلبة البنوك الإسلامية الجزائرية معظم مواردها البشرية من البنوك التقليدية و من ثم فهناك نقص في تكوين رأس مال بشري مدرب على آليات عمل نظام المصرفي الإسلامي.
- استرشد البنوك الإسلامية المتواجدة في سوق المصرفي جزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويل.
- تأخر الزبائن في تسديد الديون في الوقت المناسب مما أدى الي بنك البركة الجزائري الى فرض غرامات المماطلة تصرف في المجالات الخيرية"[2].

[1] عبدلي حبيبة ، عبدلي وفاء ، عبدلي هالة ، الصيرفة الاسلامية في الجزائر " واقع وتحديات " ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خنشلة ،المجلد 7 العدد 2 ،2020 ، ص 13 14.

[2] جعفر هاني محمد ، النوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مجلة اداء مؤسسات جزائرية العدد 12 ،2007، ص، 13-14

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

لتخلص و قضاء على الصعوبات و التحديات التي تواجهها الصيرفة الاسلامية في الجزائر يجب اتباع هذه الحلول لتجوز هذه المعوقات:"

- يجب اعادة النظر في منظومة القانونية خاصة قانون النقد و القرض لكى يسمح بازدواجية المنظومة و بالتالي قيام الصيرفة الاسلامية بشروطها الكاملة.
- فتح البنوك الاسلامية و ايضا نوافذ الاسلامية في كل المصارف التجارية.
- اعتماد الصكوك الإسلامية كالمنتجات رسمية في بلادنا اطلاق التامين التكافلي لانه شرط الأساسي لنجاح الصيرفة الاسلامية بمعني الكلمة.
- تسهيل اعتماد بنوك اسلامية جديدة في الجزائر على اساس الشراكة بين الخواص و اجانب و بين دولة و اجانب.
- ان تضم هيئة رقابية شرعية متخصصين في مجال المعاملات المصرفية و ايجاد مراكز اسلامية مالية علمية لتدرب هؤلاء على صميم عمل البنوك الاسلامية.
- تأكيد على دور الرقابة الشرعية في تقويم اخطاء و تصحيحها و طرح البديل الشرعي سن قوانين و تشريعات تحكم و تراقب طبيعة عمل البنوك الاسلامية الخاصة بعيدا عن البنوك التقليدية.
- زيادة عدد البنوك الاسلامية و توفير دعم حكومي لها"[1].

المطلب الثالث: اهم الانظمة التي فعلت نجاح الصيرفة الاسلامية في ماليزيا:

سنقوم بعرض اهم طرق و انظمة التي ادت الى نجاح الصيرفة الاسلامية في ماليزيا:"

-توفر ماليزيا عن نظام مصرفي اسلامي يحتل مكانة معتبرة داخل القطاع المصرفي ككل و له مواصفات نظم المالية المتطورة جيدا على رغم من بعض النقائص التي ينبغى معالجتها.

-سارت التنمية المصرفية الاسلامية في ماليزيا بالمقارنة التدريجية أثبتت فعاليتها و نجاحها و استندت الى مخطط جيد مكن من تركيز على العوامل الهامة و مؤثرة في تنمية القطاع و دعم الكبير من الحكومة، فقد بدأت التجربة

[1] حماد و ليلى ، كريو سوهيلة ،الصيرفة الاسلامية كبديل مناسب لتمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الجيالي بونعامة ، بخميس مليانة ، 2019-2020، ص 51-52.

بمصرف واحد حقق نمو معتبرا و نجاحا كبيرا ما شجع الحكومة على توسيع القطاع عبر زيادة عدد الفاعلين و زيادة عدد المنتجات و الخدمات و خلق سوق النقد الإسلامي بين المصارف و تحرير الخدمات المصرفية الإسلامية.

-سن قوانين خاصة و أخرى داعمة و وضع آليات فعالة لتسوية النزاعات و تعديل عدة قوانين لتعامل بشكل مناسب مع الخصوصيات المالية إسلامية.

-الأطر التنظيمية التقليدية الفعالة و تعديل بعض منها لمعالجة الخصائص الفريدة للمالية الإسلامية و تبني معايير الاحتراس الإسلامية الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

-عدالة المعاملة الضريبية للمعاملات المالية الإسلامية و ما يقابلها من معاملات مالية تقليدية عبر و ضع سياسة الحيادية للضرائب.

-التكوين المتخصص في مجال المالية الإسلامية المقدمة من طرف مجموعة واسعة من مؤسسات دراسية و بحثية في ماليزيا و وضع رأس مال بشري ضروري للابتكار منتجات جديدة و رفع أداء و مواجهة تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية.

-عرض مجموعة شاملة و متكاملة من المنتجات المصرفية الإسلامية تشمل الاستثمار و الودائع و التمويل و خدمات البطاقات و تشمل أيضا مختلف القطاعات و جميع الصناعات ، بإضافة إلى عرض منتجات المصرفية الإسلامية على المستوى الدولي"[1].

[1] بوجبال زوبير ، مرجع سابق ، ص ، 17-18

خلاصة الفصل الثالث:

تلعب الصيرفة الإسلامية دورا مهم في المالية الإسلامية ،التي تعد اكبر آلية للتطور الاقتصاد و هي الخيار المناسب لجلب الأموال المكتسبة في البيوت، و التي ترجع بالفائدة على الاقتصاد و الفرض و ذلك خلال استغلالها في المشاريع.

ومن خلال ما عرضناه في هذا الفصل استنتجنا التأخر الذي عرفته الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمقارنة مع تجربة ماليزيا، التي منذ بدئها شرعت في الكسب و النجاح، لذالك أصبح على الجزائر ضرورة التوجه نحو الصيرفة الإسلامية واقعا معاش بسبب القبول الجزائري لتلك المعاملات فقد رأى معظم الخبراء وجوب تنوع في المنتجات الصيرفة السلامية ، عن طريق عرض مجموعة من الصيغ التي تسهل و تسمح باستقطاب الأموال المتداولة بينهم كما وجب إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها هذه البنوك في عملها و نشاطها من خلال استغلال الطاقة الاستيعابية للأسواق النقدية لملأ الموارد المالية ثم تمويل احتياجاتها

الخاتمة

الخاتمة

بعد تطوير الصيرفة الإسلامية لكل من الجزائر و ماليزيا من خلال إعداد المناخ و الانظمة الملائمة لعملها ضرورية، وذلك إن الصيرفة الإسلامية لقت تطورا كبيرا من خلال اهتمام النظام ،مما يظهر ان كلا دولتين مستقبل في هذا المجال ، و لقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة مقارنة الصيرفة الاسلامية بين الجزائر و ماليزيا ، و من خلال قيامنا بهذه الدراسة و بعد وضع فرضيات توصلنا الى نتائج التالية :

1- اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الاولى**: و التي تتبين على ان الصيرفة الاسلامية في الجزائر لم تشهد المبتغى المنشود على رغم من تبنيها لمدة اطول ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تبين معنا صحة الفرضية الاولى و التي اكدت على ان الصيرفة الاسلامية في الجزائر لم تصل الى مبتغي المنشود و ذلك بعد مقارنتها مع تجربة ماليزيا التي وصلت الى هدفها من خلال تحقيق نتائج جيدة و ظاهرة في مجلات عدة ، اذ تضل الصيرفة الاسلامية في الجزائر تعاني تأخر في وصول الى هدفها.
- **الفرضية الثانية**: التي تبين اختلاف تجربة الصيرفة الاسلامية في الجزائر عن الصيرفة الاسلامية في ماليزيا ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تبين معنا صحة الفرضية الثانية ، فان الصيرفة الاسلامية في الجزائر لازلت باقية على حالها لحد اليوم و ينحصر هذا في التحديات و الصعوبات التي تواجهها في الموازنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية على خلاف نظيرتها ماليزيا التي حققت دورا كبيرا بأهدافها عبر تمويلها لعدة مشاريع و قطاعات و عمل في العديد من مجالات الاقتصادية.
- **الفرضية الثالثة**: و التي تبين على ان الجزائر واجهت العديد من الصعوبات التي عرقلت ترقيتها و من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين معنا صحة الفرضية الثالثة، فان الصعوبة التي لحضناها من الدراسة التي قد عرقلت تفعيل الصيرفة الاسلامية و تطويرها و تحقيق أهدافها و أهمها العائق متعلق بالبشري.

2- نتائج الدراسة:

- الصيرفة الإسلامية نظام و نموذج شامل الذي يتوفر من خلاله المال لأي عمل اقتصادي عن طريق التزام بأحكام الشرعية.

- هناك علاقة وثيقة بين المصرف الإسلامي و جانب الاقتصادي و ذلك بعد الدراسة و النتائج المتوصل إليها من طرف الممول و مستفيد.
- المصارف الإسلامية هي مؤسسات نقدية ملتزمة في جميع نشاطاتها بأحكام الشريعة الإسلامية من اجل وصول لتقسيم عادل للمال و لتحقيق النمو الاقتصادي يسودها التكافل الاجتماعي بين الفرد و المجتمع.
- تمر المصارف الإسلامية في الجزائر بعديد من تحديات و المعوقات التي تعرقل عملها و الوصول لأهدافها في أسواق الجزائرية.
- تعد التجربة الماليزية من انجح التجارب التي وصلت لأهدافها و نجاحاتها و وجب الاقتداء بها لنهوض بالتجربة الجزائرية.

قائمة المراجع

- مُحَّد عمر شابرا ،نحو النظام النقدي عادل ، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام ، ترجمة السيد مُحَّد سكر ، مراجعة الرفيق المصري ، سلسلة اسلامية المعرفة 3 ، دار البشير للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1990

.

- ابراهيم عبد الحليم عبادة ، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى 2008.

- الصديق الضرير،في العقود واثاره في التطبقات المعاصرة في العهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، السعودية الطبعة الاولى ، 1993

.

- بن مشيش حليمة ، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد اسلامي ، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020.

- بو لجبال الزوبير ، بحث نظام مصرفي الاسلامي في ماليزيا ،مجلة مراحل التنمية وعوامل النجاح

- حماد و ليلى ،كريو سوهيلة ،الصيرفة الاسلامية كبديل مناسب لتمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الجيالي بونعامة ، بخميس مليانة ، 2019-2020.

- د. سليمان الناصر ، عبد الحميد بوشره ، فكرة ثانية ، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مجلد الباحث العدد 7 ،2009-2010،.

- محمود حسن الصوان ، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي ، دار وائل للنشرعمان ، الاردن ، 2001.

- محمود حمودا مصطفى حسن ، اضواء على المعاملات المالية في الاسلام ، مؤسسة الوراق عمان ، الاردن ، الطبعة الثانية 1999

- مسلم ابن الحجاج ، صحيح مسلم تحقيق : نظر ابن مُحَّد القريابي ابو قتيبة ، المجلد الثاني ، كتاب المسافات والمزارعة ، الباب 19 "لعن اكل الربا ومؤكله " ، الحديث رقم 1598 ، دار الطيبة ، السعودية الطبعة الاولى ، 2006.

- نايف بن جمعان الجريدان ، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية : دراسة تنظيرية تطبيقية ، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية العدد23، جامعة نجران ، السعودية ، 2014.

- يوسف كمال مُحَّد ، فقه الاقتصاد النقدي : المصارف – البورصات ، دار القلم ، القاهرة، مصر 2002 ، .

- بو قطابا سلمى ،مازري عبد الحفيظ ، تقييم ظاهرة تحويل البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية في الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 4، العدد 2 ،جامعة بشار الجزائر ، 2018.

-. بوقطابة سلمى ،مازري عبد الحفيظ مقال تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية في الجزائر

-https://www.aleqt.com articl-486931 2011/01/03 سا 20:36.

-ابن المنظور ،لسان العرب ، دار الاحياء التراث العربي ، بيروت ، الجزء 2 ، الطبعة الاولى ،1988، ص 2049.

-الامام النسائي السنن الكبرى ، تحقيق : حسن عبد المنعم الشلبي ، الجزء السادس ، كتاب البيوع ، الحديث رقم 6037 ن مؤسسة الرسالة ، لبنان الطبعة الاولى ، 2001.

-العلامة ابن المنظور ، لسان العرب المحيط ، الجزء الثاني ، دار الجيل ، بيروت

-امال لعمش ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية اسلامية ، دراسة نقدي ة لبعض المنتجات المصرفية الاسلامية ،مذكرة شهادة ماجستار في العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011-2012،.

-بريش عبد القادر ، حمو مُحَّد ، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية ، (الربوية) للمصرفية الاسلامية الحظوظ وامكانيات النجاح ، ملتقى دولي حول : ازمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة الامير عبد قادر للعلوم الاسلامية ، قسنطينة ، الجزائر ابريل 2009،

-بوراس مخطارية ، بن علو منصورية ، امكانية تاسيس لتمويل وافاق الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2021-2020

-جعفر هاني مُحَّد ، النوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مجلة اداء مؤسسات جزائرية العدد 12 ،2007.

-حسام الدين ابراهيم ،التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية المرابحة نموذج ، مجلة الإلهيات ،2021،

-د. مُحَّد امين ما زون ،مقال ادوات تمويل في المصارف الاسلامية

-رفيق يونس المصري ، البحوث في الاقتصاد الاسلامي ، دار المكتبي ، دمشق ن سوؤيا ، الطبعة الثانية ، 2009.

-رفيق يونس المصري ، الجامع في اصول الربا، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الاولى ، 1991 ،.

-زكرياء العزري، زوبير بوقرة ،واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر والية تطويرها ، مذكرة شهادة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ،جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة 2017-2018

-سامي ابن ابراهيم ، السويلم ، مدخل الى اصول التمويل الاسلامي مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، السعودية ، 2011 .

-سامي ابن ابراهيم السويلم ، التحويط في التمويل الاسلامي ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي لتنمية ، جدة السعودية 2007.

-عبد الحليم عبد الفتاح المغربي ، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، السعودية ، الطبعة الاولى ، 2004 .

-عبد الحليم غربي ، الموارد البشرية في البنوك الاسلامية بين النظري والتطبيق ، مجلة الباحث ، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2008.

-عبدلي حبيبة ، عبدلي وفاء ، عبدلي هالة ، الصيرفة الاسلامية في الجزائر " واقع وتحديات " ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خنشلة ،المجلد 7 العدد 2 ،2020 ،.

-فهد الشريف الفروع الاسلامية التابعة للمصرف الربوي في ضوء الاقتصاد الاسلامي ، مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ، جامعة ام القرى مكة المكرمة ، 2005.

-قريش عبد القادر بن عيسى بن علي ، الصيرفة الاسلامية كشكل من اشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر ، بحث الدكتورين

-محسن س خان ، النظام المصرفي الاسلامي الخالي من الفائدة: تحليل نظري (ترجمة عربية) ، مجلة الجامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الاسلامي ، مجلد 9 ، جدة، السعودية، 1997

-محمود الوادي وحسين سمحان ،المصاريف الاسلامية والاسس النظرية والتطبيقات العلمية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان –الاردن، 2009.

-مصطفى إبراهيم مُحَّد ، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية ، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية ، اطروحة ماجستير جامعة مصر الدولية ، القاهرة 2006 .

-مطهري كمال ،دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، علو التسيير وعلوم التجارية ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ،2011-2012

-نوال بن عمارة ، الابعاد الرقابة الداخلية في المصارفة المشاركة ، مجلة علوم اقتصادية وعلوم تسيير، العدد 9، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2009

-يزن خلف العطيات ، منير سليمان الحكيم ، اثر التحول للمصرفية الاسلامية في تطوير الاليات والادوات الاستقطاب الموارد المالية وتوظيفها.

-يوسف كمال مُحَّد ،كيف نفكر الاستراتيجية : اسس الاقتصاد الاسلامي ، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، القاهرة ، الطبعة الولى 2001.